تقييم قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق القدرة التنافسية: دراسة حالتي مصروكينيا منذ عام ٢٠٠٣

أ/ محمد احمد عيد سيد احمد

باحث دكتوراه – كلية الدراسات الإفريقية العليا – جامعة القاهرة

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى قدرة قطاع الصناعة التحويلية لتحقيق القدرة التنافسية في دراسة لحالتي مصر وكينيا منذ ٢٠٠٣، وتطور قطاع الصناعة- بشكل عام- وقطاع الصناعة التحويلية وجودته، وتحقيق أكبر استفادة من مخرجاته واستخدامها الأستخدام الأمثل، حيث أكدت النظريات الاقتصادية التى تصدت لتفسير مكانة الابتكار ودوره التاريخي على أهميته فى دفع قاطرة التنمية والتقدم وتحقيق معدلات نمو مرتفعه من خلال الاستثمار الشامل وليس المجزء وبشكل أكثر تنظيمًا لمدخلاته ومخرجاته، وكذلك التغذية المرتدة لهذا القطاع الحيوي والرئيسي وتزويد الأفرد والمجتمع بالمنتجات الأساسية والتي يمكنها الحد من الاستيراد بل امكانيتها للتوجه الخارجي لخلق التنافسية.

بالنسبة لمصر قد توصلت الدراسة إلى إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من ٣,٢% في عام ٢٠٠٣ إلى ٥,٣١% في عام ٢٠١٩، وكذلك نسبة صادرات الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية من ٣٠,٤٥% في عام ٢٠٠٣ إلى ٤٥,١٧% في عام ٢٠١٩. قد ارتفعت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي من ١٤,٤% في عام ٢٠٠٣ الى ١٦,٧٩% في عام ٢٠١٨. وقد تراجعت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٤% في عام ٢٠٠٣ إلى ١٤,٤٣% في عام ٢٠١٨.

بالنسبة لكينيا قد توصلت الدراسة إلى إرتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من٢,٩٣% في عام ٢٠٠٣ إلى٦,٣٢% في عام ٢٠١٨، وكذلك نسبة صادرات قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات السلعية من ٢٤,٠٨% في عام ٢٠٠٣ إلى٣٠,٧٧% في عام ٢٠١٩. قد تراجعت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الكيني من ٩,٧% في عام ٢٠٠٣ إلى ٧,٧% في عام ٢٠١٨.

وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، كان من أهمها تعزيز الروابط بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد المصري والكيني، ولا سيما قطاع التصنيع، ينبغي زيادة وتنويع سلة صادرات الصناعة التحويلية في الدول محل الدراسة، ورفع كفاءتها، وزيادة الكثافة التكنولوجية في الإنتاج، وتحسين

الإنتاجية، لابد من إنشاء قاعدة معلوماتية لدعم قطاع الصناعة التحويلية، لتوفير كافة البيانات والمعلومات عن السلع والأسواق سواء الداخلية والخارجية، مما يؤدي إلى توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية التنافسية، حيث تمثل المعلومات نفط القرن الواحد والعشرين في الدول محل الدراسة.

الكلمات الدالة: الصناعة التحويلية، مؤشرات تنافسية الصناعة التحويلية ، مصر، كينيا.

Abstract

This study aims to determine the extent of the manufacturing sector's ability to achieve competitiveness in a study of the cases of Egypt and Kenya since 2003, and the development of this industry sector - in general - and the manufacturing sector and its quality, and to achieve the greatest benefit from its outputs and use them optimally, as the economic theories that addressed the interpretation of The position of innovation and its historical cycle on its importance in pushing the locomotive of development and progress and achieving high growth rates through comprehensive, not fragmented, investment and in a more organized way for its inputs and outputs, as well as feedback for this vital and main sector and providing individuals and society with basic products that can reduce import and even have the possibility of external orientation to create competitive .

For Egypt, the study found a rise in the GDP growth rate from 3.2% in 2003 to 5.31%, as well as the percentage of manufacturing exports in merchandise exports from 30.45% in 2003 to 45.17% in 2019. The contribution of the added value of the industry has increased Manufacturing in the GDP from 14.4% in 2003 to 16.79% in 2018. The contribution of the added value of the manufacturing sector as a percentage in the GDP declined from 16.4% in 2003 to 14.43% in 2018.

As for Kenya, the study found a rise in the GDP growth rate from 2.93% in 2003 to 6.32% in 2018, as well as the percentage of exports of the manufacturing sector in merchandise exports from 24.08% in 2003 to 30.77% in 2019. The contribution of manufacturing value added to the Kenyan GDP declined from 9.7% in 2003 to 7.7% in 2018.

The study recommended many recommendations, the most important of which was to strengthen the links between the different sectors in the Egyptian and Kenyan economy, especially the manufacturing sector. It is necessary to increase and diversify the basket of exports of the manufacturing industry in the countries under study, raise its efficiency, increase the technological intensity in production, and improve productivity. Establishing an information base to support the manufacturing sector, to provide all data and information on goods and markets, both internal and external, which leads to the availability of information on competitive foreign markets, where information represents the oil of the twenty-first century in the countries under study.

Key words: the manufacturing industry, competitiveness indicators of the manufacturing industry, Egypt, Kenya.

مقدمة

مثلت الصناعات التحويلية Manufacturing أهمية عميقة في التاريخ الاقتصادي، فهي مكنت من تطوير المفاهيم والقيم الاقتصادية وعززت دور أصحاب رؤوس الأموال والطبقة العاملة، وقبل أن تصبح الصناعة عصب الاقتصاد كانت هناك الحرف التي تعتمد على الجهود الفردية وكانت منتجاتها تستخدم في الزراعة التي شكلت النشاط الاقتصادي الأساسي في مختلف البلدان، ثم شهدت الصناعات التحويلية تطورات مهمة وأساسية، أهمها تعزيز دور الابتكار التكنولوجي، عملت على تحسين كفاءة الإنتاج وزيادته بما يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج أو مخرجات الصناعات المختلفة، وما تقدمة من قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد، كما لعبت الصناعة التحويلية دورًا مهمًا في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، هذا معترف به نظريًا منذ السنوات الأولى من فكر التنمية الاقتصادية في أواخر الأربعينيات وأوائل الخمسينيات، حيث كان التصنيع هو المحرك الأساسي للنمو والتنمية في كل من البلدان الصناعية القديمة والبلدان النامية، وهكذا حققت تلك البلدان تطوراً بارزاً في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وبالتالي سميت "البلدان الصناعية الحديثة" Modern Industrial Countries(MICs)، في الواقع التصنيع جوهر عملية التحول الهيكلي في الاقتصادات النامية، مثل الاقتصاد المصري، ومع ذلك فإن التصنيع لا يعني مجرد إنشاء صناعات أو نمو تلقائي للصناعات بل يعني إنشاء وتطوير قطاع صناعي ديناميكي يعمل كمحرك للنمو ودعامة للتنمية الشاملة، مع إعطاء اهتمام خاص لتصنيع المكونات وخطوط الإنتاج والآلات والمعدات المساعدة في ديمومة الانتاجية الكمية والنوعية بشكل كبير في هذا القطاع ، وتكمن المشكلة الناشئة في أن قطاع الصناعة التحويلية المصري يواجه وضعية متدهورة من حيث التجارة والقدرة التنافسية، حيث يواجه الاقتصاد المصري ضغوطًا تنافسية اقليمية ودولية كبيرة [١].

بالنسبة لمصر تعتبر الصناعة التحويلية أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. ويحتل قطاع الصناعة التحويلية درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد المصري، وتزداد بصفه عامة، حيث تلعب الصناعة التحويلية دورًا كبيرًا في توفير فرص العمل، وتخفيض حجم الفقر، والمساهمة في تخفيض حجم البطالة. يعد قطاع الصناعة أحد أهم القطاعات المكونة للاقتصاد المصري ككل، حيث بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية غير البترولية ١٦%من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يُعد بدوره أكبر مكون للاقتصاد المصري. وتهدف رؤية مصر ٢٠٣٠ إلى زيادة نسبة مساهمة الناتج الصناعي من

(١) Ronia Hawash: **Industrialization in Egypt, Historical Development and Implications for Economic Policy**,(Cairo: German University, Faculty of Management Technology,2007),P.1

١٨ % إلى ٢١ % في الناتج المحلي الإجمالي المصري، وزيادة معدل نمو الصادرات إلى ١٠%، وتوفير حوالي ٣ مليون فرصة عمل .

بالنسبة لكينيا يعد قطاع الصناعات التحويلية ركيزة أساسية من خلال روابطه القوية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، ولتحقيق رؤية الدولة المتمثلة في أن تصبح كينيا ذات قدرة تنافسية على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وتهدف رؤية٢٠٣٠ إلى تحويل كينيا إلى- دولة ذات دخل متوسط- توفر حياة عالية الجودة بحلول عام ٢٠٣٠. حيث تم تحديد القطاع الصناعي التحويلي باعتباره مفتاحًا لمعالجة ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتباين في التنمية الإقليمية وعائد النقد الأجنبي المنخفض من صادرات المنتجات الزراعية الأولية أو شبه المصنعة والتي تمتلك كينيا ميزة نسبية وتنافسية عالية بتلك المنتجات. كما يمتلك القطاع الصناعي أيضًا روابط قوية مع القطاعات الأخرى وسيؤثر نموه بشكل إيجابي على باقي القطاعات الأخرى، هذا القطاع على الرغم من إمكاناته لم يكن ديناميكيًا بما يكفي للعمل- كمحرك للنمو- للاقتصاد الكيني.

وفي ضوء ذلك تهدف هذا الدراسة إلى بيان مدى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الكيني في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية، وتحقيق هذا القطاع للقدرة التنافسية عالمياً، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

أولاً: أهمية الدراسة

تعتبر الصناعة أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الشاملة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية سواء في الدول المتقدمة أو النامية، لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي. ويلعب قطاع الصناعة التحويلية دورًا هامًا في تحديد القدرة التنافسية والإنتاجية الشاملة للدول، وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي، ويمثل أحد العوامل الرئيسية لزيادة الإنتاجية وتحقيق القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية.

ومن ثم تأتى أهمية هذه الدراسة فى التركيز على تحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني، وكذلك مدى إمكانية تحقيق القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الدول محل الدراسة.

ثانياً: هدف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في البحث إلى أي مدي يساهم قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد المصري والكيني منذ عام ٢٠٠٣، وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية التالية؛ تحديد دور الصناعة التحويلية في الاقتصاد، والقدرة

التنافسية لبعض الصناعات التحويلية ، والوضع التنافسي للأداء الصناعي عالميًا في الدول محل الدراسة.

ثالثاً: إشكالية الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في انخفاض القدرة التنافسية لمصر وكينيا خاصة في قطاع الصناعة التحويلية، وتدني مستوى الصناعات عالية ومتوسطة التقنية بهما، وتركز هيكل الإنتاج الصناعي على الصناعات كثيفة الموارد الطبيعية وذات المحتوى التكنولوجي المنخفض والذي يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية في كلا الدولتين، ولذلك كان لابد من العمل على تحسين القدرة التنافسية لاقتصادهما لزيادة قدراتهما على المنافسة الدولية، وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية التي تحتاج إلى تكنولوجيا عالية في الإنتاجية وعمالة ماهرة ومؤهلة، وعليه فإن هذه الدراسة ستحاول التعرف على نقاط ضعف القدرة التنافسية للصناعات التحويلية، ووضع الصناعة التحويلية في مصر وكينيا وفقا لمؤشر الأداء الصناعي التنافسي.

رابعاً: المنهج العلمي

يعتمد البحث على استخدام أسلوب التحليل الوصفي، لتقييم دور قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق القدرة التنافسية في الاقتصادين المصري والكيني منذ عام ٢٠٠٣.

خامساً: تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة على التساؤل الرئيسي وهو: مدى مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي وقدرة الصناعة التحويلية على تحقيق التنافسية للاقتصادين المصري والكيني؟ وللإجابة عن هذا التساؤل لابد من طرح بعض التساؤلات الفرعية وهي:

١- كيف يمكن تفسير أهمية الابتكار فى النظرية الاقتصادية ؟

٢- ماهو دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني منذ عام ٢٠٠٣؟

٣ـ ما هي مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الدول محل الدراسة؟

سادساً: فرضية الدراسة

تتمثل فرضية الدراسة الأساسية أن قطاع الصناعة التحويلية لديه قدرات وبنية اساسية تساهم فى خلق القدرة التنافسية له ومن ثم تعزيز النمو الاقتصادى في الدول محل الدراسة .

سابعاً: النطاق المكاني والزماني للدراسة

يقتصر موضوع الدراسة على قطاع الصناعة التحويلية ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم المصادر لتحقيق القدرة التنافسية على مستوى القومي، فإن الدراسة سوف تنصب على مدى مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تحقيق التنافسية ومن ثم النمو الاقتصادي في الاقتصادين المصري والكيني، وسوف تتعرض الدراسة لحالتي مصر وكينيا، ستبدأ الدراسة منذ عام

٢٠٠٣. وتم اختيار دولتي مصر وكينيا، وذلك لتشابه الهيكل الاقتصادي بين الدولتين، وهما من أكبر اقتصادات دول حوض النيل.

خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وثلاثة نقاط أساسية ، كالتالى:

المحور الأول: النظريات المفسرة للابتكار التكنولوجي.

المحور الثاني: تحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني منذ عام ٢٠٠٣.

المحور الثالث: تطور مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني.

الخاتمة ونتائج الدراسة والتوصيات .

المحور الأول:
النظريات المفسرة للابتكار التكنولوجي

اهتمت نظريات الفكر الاقتصادي المختلفة بالعلاقة بين الإبتكار التكنولوجي والتنافسية والنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية المستدامة. لذا ربطت بعض الدراسات في نظريات الاقتصاد سبب تخلف الدول النامية اقتصاديًا مقارنة بالدول الصناعية بمستوى التطور التقني الذي يعتبر متخلفًا في الدول النامية مقارنةً بالدول الصناعية؛ نظرًا لتدني التطوير التكنولوجي والإبتكار في الدول النامية أو انعدامه، الذي يرجع لتدني الإنفاق على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي، حيث إن الاقتصاد يعتمد على مجموعة من نظريات النمو، ولابد من إعطاء دور مركزي للإبتكار كمحرك رئيسي لتحقيق التنافسية والنمو الاقتصادي، ويختلف الاقتصاديون–على نطاق كبير أو قليل– في أي موضوع، ولكنهم يتفقون على أن جميع عمليات النمو الاقتصادي على المدى الطويل في النهاية تعتمد على الإبتكار والتغير التكنولوجي نتيجة البحث العلمي، كما أنه من الأسئلة المهمة التي تحاول نظريات النمو الاقتصادي الإجابة عليها هي؛ هل الدول الفقيرة فقيرة لنقص عوامل الإنتاج، أم بسبب تخلف التقنية في تلك الدول؟ أم أن التخلف بسبب نقص الابتكار والعقول البشرية المبدعة؟[١].

يستعرض الفكر الاقتصادي أهمية الابتكار في النماذج الاقتصادية المختلفة. يبدأ بتحليل وجهات نظر ممثلي الاقتصاد الكلاسيكي، والنيوكلاسيكي، والنظرية التعويضية، ونظرية النمو الجديدة. في تحليل إنجازات الفكر الاقتصادي، فإنه يدل على الأهمية الكبيرة للإبتكار والبحث العلمي والعلوم والتكنولوجيا للنمو الاقتصادي و الاجتماعي[٢].

وسنستعرض فيما يلي الإبتكار التكنولوجي في ضوء النظرية الاقتصادية المفسرة، وذلك من خلال النقاط التالية:

أ- الإبتكار التكنولوجي في النموذج الكلاسيكي

يرى هذا النموذج أن البحث العلمي يؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية ذات التقنية، ويرتبط ارتباطًا إيجابيًا بزيادة النمو السكاني، حيث إنه مع زيادة الإنتاجية والعائد الاقتصادي يظل دخل الفرد منخفضًا؛ وذلك نتيجة امتصاص النمو السكاني للعائد الاقتصادي، وهنا تظهر العلاقة الطردية بين

١- محمد أحمد عيد، أثر تطور البحث العلمي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، **رسالة ماجستير**، (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الإفريقية العليا،٢٠١٧)، ص ٣٦.

2- Marzena Lemanowicz :"Innovation in Economic Theory and the Development of Economic Thought",(Poland: Warsaw, Faculty of Economics Sciences, Nowoursynowska, 2015),p.61

زيادة العائد الاقتصادي نتيجة تطبيقات الابتكارات الناتجة من البحث العلمي في المؤسسات الإنتاجية المختلفة، والزيادة السكانية الناتجة عن هذا التطبيق.

وقد أظهرت بعض الدراسات [١]، وجود ارتباط سلبي بين النمو السكاني ونمو الدخل، ووجود علاقة إيجابية بين النمو السكاني وزيادة الطاقة الإنتاجية. حيث إن النمو السكاني يرتبط – بشكل إيجابي – بالنمو الاقتصادي؛ وذلك لأن رأس المال البشري هو القوة الدافعة في البحث العلمي وتحقيق التقدم التكنولوجي ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية ذات الكفاءة، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

وقد أكدت دراسة (نورمان كلارك، ١٩٩٦) أنه في ظل النموذج الكلاسيكي يعتمد التطور التكنولوجي على التراكم الرأسمالي الذي يعتمد بدوره على مستوى الأرباح واتجاهاتها[٢].

وقد ظهرت النظرية التعويضية الكلاسيكية التي أطلق عليها ماركس فيما بعد" نظرية التعويض Theory of Compensation" في القرن التاسع عشر– حيث كان رجال الأعمال يدمرون الآلات الجديدة – وذلك نتيجة المخاوف من الأثار السلبية المباشرة الناتجة عن الابتكار التكنولوجي. وطبقًا للاستنتاجات الأساسية لنظرية التعويض في التطور التكنولوجي، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

تتكون تلك النظرية من ست آليات رئيسية[٣] ومتنوعة لتعويض الأسواق، والتي تتأثر بالتغيير التكنولوجي والتي يمكن التحكم في تأثيرها في إبتكار العمليات(الإنتاجية)، وهي؛ التعويض من خلال زيادة التوظيف في قطاع السلع الرأسمالية، التعويض من خلال انخفاض الأسعار، التعويض من خلال الاستثمارات الجديدة، التعويض من خلال انخفاض الأجور، التعويض من خلال زيادة الدخل، التعويض من خلال منتجات جديدة. قد أكد الاقتصاديين الكلاسيك ومنتقدي نظرية التعويض على تأثير ابتكار المنتجات كثيفة العمالة، وزيادة التوظيف الإيجابي الذي يتحقق من خلال التقدم التقني؛ وتشكل فروع إنتاج جديدة، وخلق مجالات عمل جديدة، كنتيجة مباشرة للآلات والمعدات أو للتغيرات الصناعية العامة الناتجة عن ذلك[٤]. وتتفق بعض الدراسات على أن ابتكارات المنتجات لها تأثير إيجابي على التوظيف منذ السماح بتطوير سلع جديدة بالكامل أو التمايز الرئيسي للسلع، وفي الحالة الأخيرة، يجب مقارنة "تأثير الرفاهية Welfare Effect" (الإنتاج الجديد) مع "تأثير الإحلال

1- Holger Strulik and Others." R&D – Based Growth in the Post-Modern Era, Leibniz University at Hannover" **Discussion Paper No. 454**, (Austrian: University of Goettingen, August, 2011), pp.1-23.

٢- نورمان كلارك، **الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا**، ترجمة محمد رضا محرم،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦) ، ص ص، ١٣٥- ١٣٦.

3- Marco Vivarelli: Innovation, Employment and Skills in Advanced and Developing Countries: A Survey of the Literature, **Discussion Paper No. 6291**, 2012, p.5

4- **Ibid.,**p.7

Substitution Effect" (إزاحة المنتجات القديمة) [١].

ب- الإبتكار التكنولوجي في الفكر النيوكلاسيكي

تصنف نظرية شومبيتر ضمن نظريات النمو النيوكلاسيكي، حيث تنطلق النظرية من افتراضات أن الاقتصاد يكون في حالة تتميز بالمنافسة الكاملة، والتوظف، ووجود فرص أمام المنظمين (المبتكرين) لإدخال التغييرات في مراحل الإنتاج المستخدمة في الصناعة. وأن الدورات الاقتصادية هي نتيجة للتقدم الاقتصادي، وأن الأزمات التي حدثت ما كانت إلا نوعًا من "الهدم الخلاق" Creative Destruction الذي يؤدي إلى ترك المنتجات القديمة، والاتجاه نحو المنتجات المبتكرة التالية، وبالتالي تحدث خسائر، ومن ثم حدوث حالة من الركود الاقتصادي[٢]، حيث يتوقف النمو الاقتصادي لدى شومبيتر على اتجاهين هما:

١- يعتمد رجال الأعمال والمستثمرون، والشركات الكبيرة كلاهما على عملية الهدم الخلاق من خلال إحداث الأزمات المستمرة في الاقتصاد، وكأن مصدر هذه الأزمات التي تم إنشاؤها هي المنافسة على السلع الجديدة، وتسويق ابتكاراتهم الجديدة.

٢- أن الجودة العالية في المراحل الإنتاجية يقودها التطور التكنولوجي[٣].

وقد فرق شومبيتر بين الاختراع والإبتكار، فلقد عرف الاختراع، بأنه اكتشاف التقنية الجديدة والتطبيق العملي لهذه الصناعة. والإبتكار عرفه، بأنه إدخال أساليب التقنية الجديدة في المنتجات، وأشكال التنظيم الصناعي[٤].

كما أوضح شومبيتر[٥] أن الرأسمالية يجب ألا تصبح أبدًا ثابتة، وترتكز نظريته بشكل أساسي على الإبتكار التكنولوجي ذو الطبيعة المتغيرة والقدرة على تطبيقها في العديد من المجالات، وذلك تطبيقًا للرأي القائل بأن "الابتكار هو التطبيق الأول للحل".

ويُعرف شومبيتر أيضًا بأنه ابتكر نظرية دورة الأعمال (الاقتصادية) ، وكان ينظر إلى الإبتكار على أنه سبب الصعود والهبوط في الدورات الاقتصادية، وفقًا له لكل دورة عمل فريدة من نوعها

1- Yannis Katsoulacos :"Product Innovation and Employment", **Journal of Business and Social Science**, (European Economic Review, Vol. 26, No. 1-2),pp., 83-108

٢- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لاخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، **سلسلة عالم المعرفة**، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد ١٩٩٧،٢٢٦)، ص، ٤٤٦.

3- Keith Smith, Agnes Estibals: Innovation and Research Strategy for Growth, BISD Department for Business Innovation & Skills, **BIS Economics paper NO, 15**, (London: Innovation Research Centre, Imperial College London, December 2011), pp.7-11.

4- R. ingles. Lotz, A.Pouris. "The Influence of Scientific Research Output of Academics on Economic Growth in South Africa", **Journal of Business and Social Science,** (South Africa: University of Pretoria, Vol. 95, I. 1, 2013), pp.129-132.

5- Joseph A.Schumpeter : **Capitalism, Socialism and Democracy**. VI. Routledge, London and New York. 1994), PP. 52-81.

وتعزى إلى صناعات مختلفة تمامًا، وتبدأ مرحلة الاسترداد في دورة ما مع إدخال ابتكار جديد في الاستخدام الواسع النطاق.

كما ظهر هذا النموذج في الصناعات التحويلية مثل؛ الطاقة المائية، والمنسوجات والحديد في القرن الثامن عشر، والطاقة البخارية والسكك الحديدية وصناعة الصلب في القرن التاسع عشر، والكهرباء، ومحرك الاحتراق الداخلي، والمواد الكيميائية والإنترنت في القرن العشرين. وبمجرد أن تصل التكنولوجيا إلى مرحلة النضج وتبدأ الفوائد الناتجة عنها في الانخفاض، تختفي الرفاهية. أخيرًا، يتبع هذه المرحلة كساد لا مفر منه، وبعد ذلك تبدأ موجة جديدة من الابتكار، وتدمير الهيكل المؤسسي القديم، ثم استبداله بشروط جديدة أكثر فعالية لدورة الانتعاش.

قد أشار شومبيتر إلى هذه الظاهرة باسم "التدمير الخلاق **Creative Destruction**"، يوضح هذا المفهوم أن زوال الشركات لا يعني بالضرورة عواقب سلبية فقط على الاقتصاد والمجتمع، لأن الشركات الجديدة الأكثر فاعلية قد تنشأ بدلاً من الشركات غير الفعالة والفاشلة، هذا يدفع النمو الاقتصادي والذي يتحسن بعد الركود(١).

ث- الابتكار التكنولوجي في نماذج النمو النيوكلاسيكية Neoclassic

يرى النموذج النيوكلاسيكي أن التطور التكنولوجي عامل خارج عن الاقتصاد لا يحتاج إلى تقصٍ أو بحث خاص، وبالتالي فإن التكنولوجيا– وفقًا لهذه الرؤية – تعد مخزونًا من المعرفة من المفترض أن تتزايد تلقائيًا وبشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية المحددة في النموذج.

يرى النموذج أنه في حالة عدم التطوير التكنولوجي المستمر فإن دخل الفرد يتوقف في النهاية، وهو ما يرجع إلى افتراض تناقص غلة رأس المال، إلا أن هذه الرؤية لم تتفق مع الواقع، حيث يلاحظ أن معدلات نمو دخل الفرد قد تظل إيجابية لمدة طويلة جدًا دون اتجاه واضح نحو الانخفاض، وقد تعرف أصحاب نظرية النمو النيوكلاسيكية في نهاية الخمسينيات والستينيات على هذا العيب في نموذج النمو الخارجي، وحاولوا إصلاحه من خلال افتراض أن الابتكار التكنولوجي يحدث بشكل خارجي مستقل عن المتغيرات الاقتصادية المحددة في النموذج النيوكلاسيكي، ولكن القصور الواضح في هذه النظرية هو أن معدل نمو دخل الفرد – على المدى الطويل– يتحدد من خارج النموذج، وهو معدل التطور التكنولوجي، مما يعني فشل النموذج في تفسير النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ويلاحظ أن الإبقاء على الفروض التقليدية للمنافسة الكاملة لا يسمح بإدخال التغيير التكنولوجي في إطار النموذج النيوكلاسيكي، وهو ما يعني أن الابتكار التكنولوجي يشمل خلق أفكار جديدة يمكن أن

1- Tomasz Siudek, Aldona Zawojska. "Competitiveness in the Economic Concepts, Theories and Empirical Research", **Acta Sci. Pol., Oeconomia**,(Poland: Warsaw University of Life Sciences – SGGW, Faculty of Economic Sciences, Vol.13, No.1, 2014),PP.-91-93

تستخدم بواسطة عدد كبير من الأطراف الاقتصادية في آن واحد، أي أن تلك الأفكار تعتبر جزئيًا ليست محلًا للمنافسة مثل السلع العامة[١].

ث- الابتكار التكنولوجي في نماذج النمو الذاتي (نظرية النمو الداخلي الجديدة)

منذ بداية السبعينيات وحتى منتصف الثمانينيات من العقد الثامن من القرن العشرين كانت نظرية النمو الاقتصادي غير مفعلة في الماضي، حيث فقدت القدرة على حل مشكلات الدول النامية نتيجة لعدم واقعية الفروض التي قامت عليها، ثم ازدهر البحث العلمي والاهتمام به في النظرية الاقتصادية – بشكل كبير- مع بداية منتصف الثمانينيات في مجال النمو الاقتصادي مرة أخرى، حيث ساهمت أعمال كل من(رومر١٩٨٧-١٩٩٠)، وأجيون وهوبيت (Aghion&Howitt,1992)، (وجروسمان وهيلبمان ١٩٩٢ Grossman & Helpman)، في إدخال البحث والتطوير والمنافسة غير الكاملة في إطار نظرية النمو الاقتصادي[٢]، ففي هذه النماذج ينتج الإبتكار التكنولوجي عن طريق أنشطة البحث العلمي والتطوير، حيث تصبح قوة الاحتكار الناتجة عن التقدم التكنولوجي مكافئة لجهود البحث العلمي، وبالتالي فإن معدل النمو الاقتصادي يمكن أن يظل إيجابيًا في المدى الطويل إذا لم يتوقف إنتاج الأفكار الجديدة في الاقتصاد، ولحالة الاحتكار التي أشارت إليها نماذج النمو الذاتي أثر إيجابي يتمثل في اهتمام الشركات بتخصيص موارد للبحث العلمي والتطوير، ولكنها في ذات الوقت تشتمل على أثرين سلبيين يتمثلان في:

١- ارتفاع أسعار السلع المحتكرة بالمقارنة بغيرها.

٢- تباطؤ نشر المعارف التكنولوجية التي تعد مصدرًا ضروريًا للتقدم التكنولوجي.

ويركز نموذج فليب أجيون، وبيتر هوبيت (1992 Aghion - P., p. Howitt) للنمو الاقتصادي على أن الابتكارات الصناعية تؤدي إلى تطوير جودة المنتجات، وقد أضاف النموذج عامل التقدم الفني إلى نظرية النمو الذاتي، والذي يمثل إحدى الخصائص المهمة لعملية النمو، حيث يتأسس النموذج على فكرة الهدم الخلاق التي أشار إليها شومبيتر من قبل، فالتقدم العلمي تنتج عنه خسائر مثلما

تنتج عنه مكاسب نظرًا لأن تطوير المنتجات يتسبب في تقادم وهجر المنتجات السابقة [٣].

1- Barro J. Robert, Barro J. Robert, Quality Ladders in the theory of Growth, **the Review of Economic Studes**, (UK: Oxford University Press, Vol.58, No.1.January 1991), pp.10-13,

2- Guiseppe Medda, Claudio Piga:" Assessing the Returns to Collaborative Research": Firm-Livel Evidence from Italy.Rensselaer, **Working Papers in Economic**, **No.0416**, (Italy: University of Cagliari, Viale Fra' Ignazio, Cagliari, 2004), p3.

3- Philipp Aghion, Peter Howitt."A Model of Growth through Creative Destruction Econometrics, (New York :University Department of Economics Society, 1992), p.323.

المحور الثاني:
تحليل دور قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني منذ عام ٢٠٠٣

يهدف هذا المحور إلى بيان مدى تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، وإنتاجية العمالة في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في مصر وكينيا، وذلك على النحو التالي:

أ- مؤشر مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي المصري

تحظى دراسة القيمة المضافة الصناعية بأهمية بالغة في الاستدلال على حدوث التحول الهيكلى نحو تعميق التصنيع في الاقتصاد من عدمه، من خلال التعرف على الوزن النسبى لمساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلى الإجمالى وكذلك دراسة العلاقة بين معدل النمو الحقيقى لكل من القيمة المضافة للصناعات التحويلية و الناتج المحلى الإجمالى. وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير الحديثة ذات الصلة إلى أنه لكى يقوم قطاع الصناعات التحويلية بالدور المنوط به في عملية التنمية وفى إحداث التحول والتنويع الهيكلى في الاقتصاد ينبغى ألا تقل مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية في الناتج المحلى الإجمالي عن ٢٥% إلى ٣٠%، وذلك لكي تحقق عوائد الصناعات التحويلية المتمثلة في تنمية المهارات والمزايا التكنولوجية وتحفيز نمو القطاعات الأخرى(١).

تناول بيان مدى تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، ومساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية وأهميتها النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، كما في الشكلين رقمي(١)، (٢) على النحو التالي:

١- **لمزيد من التفاصيل أنظر:**

- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،" **تقرير التنمية الصناعية لعام** ٢٠١٦ دور **التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نظرة عامة** ،(منظمة الأمم المتحدة، ٢٠١٦)، ص ٧.
- إجلال راتب وآخرون، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات"، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**،(معهد التخطيط القومى، عدد رقم ٢٣٠، ٢٠١١)، ص ٣٧- ٣٩.
- ----------، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، **سلسلة قضايا التخطيط والتنمية**، (معهد التخطيط القومى، عدد رقم ٢٤٨،٢٠١٣)، ص ٢٦- ٢٧.

١- مؤشر تطور الناتج المحلي الإجمالي السنوي المصري

كما يتبين من الشكل التالي رقم(١) قد مر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بعدة مستويات هى، المرحلة الأولي بداءً بمعدل نمو ٣,٢%، ٧,١٥% فيما بين عامي ٢٠٠٣- ٢٠٠٨، على التوالي. وقد تحسن أداء الاقتصاد المصري خلال عامي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهى السنة الأولي من الخطة الخمسية السادسة (٢٠٠٨/٢٠٠٧-٢٠١١-٢٠١٢)، وقد جاء هذا التحسن مدفوعًا باستمرار زيادة الطلب المحلي، والصادرات غير البترولية، خاصة من السلع تامة الصنع، وانتعاش سوق الأوراق المالية، بالاضافة الى تنفيذ خطة تطوير القطاع المصرفي والتي تسهم بشكل فعال في ارتفاع بمستوى كفاءة البنوك. ومما أدى إلى تحسن الأداء الاقتصادي أيضًا استمرار العمل على خلق بيئة مواتية للاستثمار[١]. وقد أسهم هذا النمو في إضافة مايزيد عن ٢,٥ مليون فرصة عمل خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠٠٨، وهو ما أدي بدوره إلى إنخفاض معدل البطالة من ١٠,٣% عام ٢٠٠٣ الى ٨,٤ % في عام ٢٠٠٨ [٢]. وقد ساهمت القطاعات الإنتاجية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، ولكن من أبرز هذه القطاعات التي ساهمت في معدل النمو؛ قطاع الصناعات التحويلية، والذي ساهم بنحو ١٦,٧٩% في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام ٢٠٠٨. المرحلة الثانية فيما بين عامي٢٠٠٩-٢٠١٨، وقد مرت هذه المرحلة بتذبذب حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤,٦٧% في عام ٢٠٠٩، ثم تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ووصل إلى أدني مستوى له حيث بلغ ١,٧٦% في عام ٢٠١١، وقد تأثر أداء الاقتصاد المصري بعدم الاستقرار الأمني عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ [٣]، وقد جاء التراجع نتيجة انخفاض مساهمة قطاعات كل من الصناعات التحويلية، والتشييد والبناء، والكهرباء، في حين ارتفعت مساهمة قطاعات كلا من السياحة، وتجارة التجزئة والجملة، وقناة السويس في عام ٢٠١٤[٤].

كما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بداية من عام ٢٠١٥ ارتفاعًا ملحوظًا بلغ ٤,٣٧% مقارنة بعام ٢٠١١ والبالغ ١,٧٦%، ثم تراجع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى ٤,١٨% في عام ٢٠١٧، وقد عاد ليرتفع مرة اخرى وبلغ ٥,٣١ % في عام ٢٠١٨، وذلك لعدة أسباب منها؛ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ عام ٢٠١٥ تطبيقاً لرؤية مصر٢٠٣٠، والتغيرات في تحرير سعر الصرف وزيادة الإنفاق العام على البنية الأساسية في قطاع الطرق.

١- البنك المركزي المصري، **المجلة الاقتصادية**، (قطاع البحوث والتطوير والنشر، المجلد الثامن والاربعون، العدد الاول، ٢٠٠٨) ، ص، ٦.

٢- البنك المركزي المصري، **مرجع سبق ذكره**، المجلد الخمسون، العدد الأول، ٢٠١٠، ص، ٣.

٣- **نفس المرجع سبق ذكره مباشرة، المجلد الثامن والاربعون**، العدد الأول، ٢٠٠٨، ص ١.

٤- **نفس المرجع سبق ذكره، المجلد السادس والخمسون**، العدد الثاني، ٢٠١٩، ص ٢.

شكل رقم (١)

تطور معدل النمو ونصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي المصري

خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) (%)

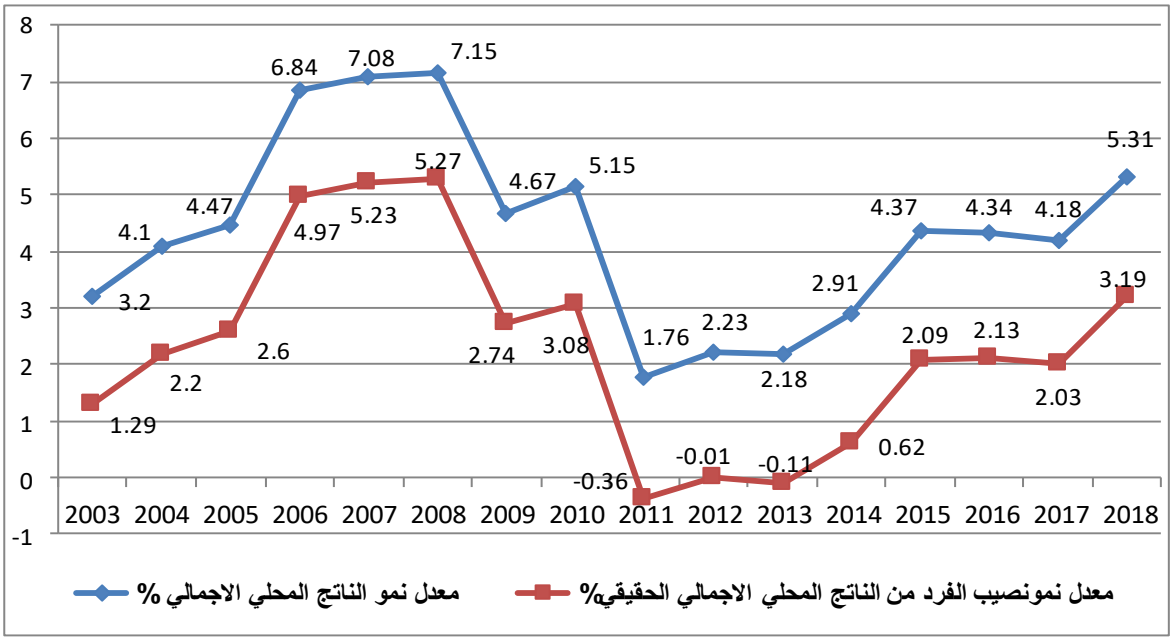

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

٢- الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي المصري

تَعرف بعض الدراسات المقصود بالقيمة المضافة" بأنها إجمالي القيمة المضافة مطروحاً منها قيمة الإهلاك" أو أنها " قيمة الإنتاج مطروحًا منها كلاً من قيمة مستلزمات الإنتاج وقيمة قسط الإهلاك". وتمثل القيمة المضافة الناتجة من قطاع الصناعة التحويلية أهمية خاصة كونها مؤشر يعكس تطور هذا القطاع ودوره في عملية التنمية والذي يعكس مدى التطور العلمي والتكنولوجي من خلال تطور إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم التقدم الاقتصادي[١].

وفيما يلي يتم تناول مدى تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي، وذلك على النحو التالي:

١- هيام خزعل ناشور، " واقع ومؤشرات تطور أداء قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها"، **مجلة التنمية البشرية والتعليم للابحاث التخصيصية**، (البصرة: مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد (٤) ، المجلد (٤)، ٢٠١٨)، ص، ٢٤٩.

شكل رقم (٢)

مؤشر تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المصري خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) %

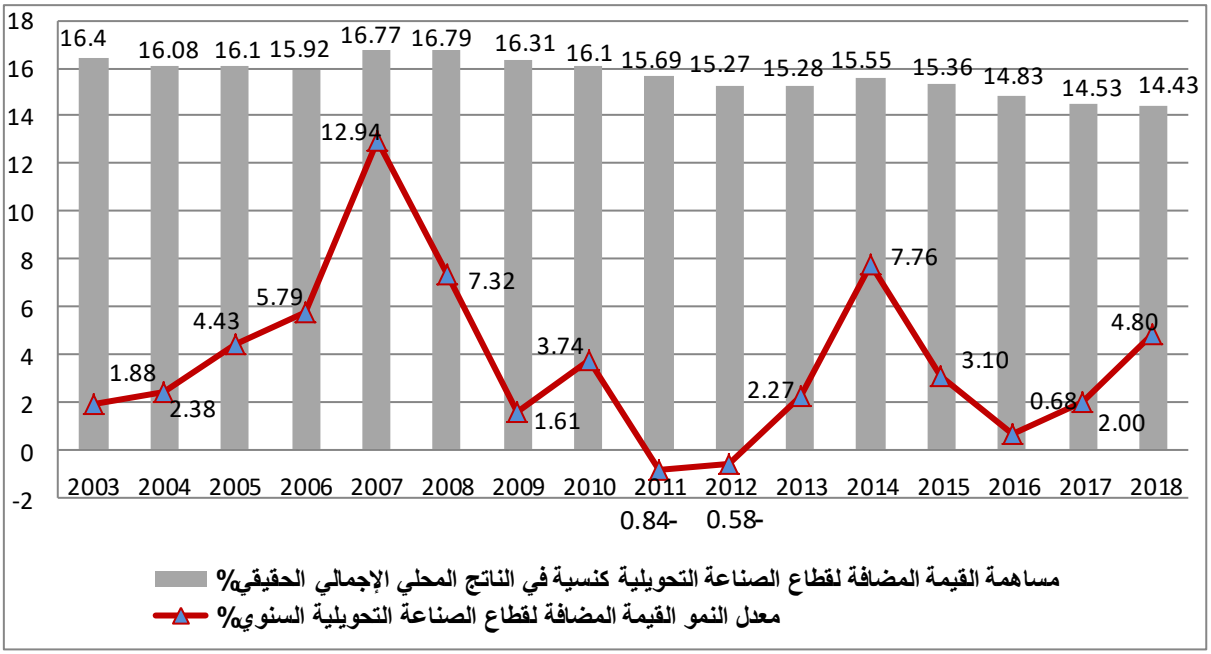

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتضح من الشكل رقم (٢)، أنه قد تغيرت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات ملحوظة تتراوح فيما بين ١٦,٤%، ١٤,٤٣% خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨ على التوالي، وبمتوسط مساهمة خلال الفترة حوالي١٥,٤٢% . فلقد ظلت هذه النسبة لم تتجاوز ٢٠% من الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ متوسط معدل نمو القيمة المضافة الإيجابي لقطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة حوالي ٤,٢٢ %. وبالرغم من مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج المحلي الاجمالي نموًا طفيفًا خلال الأعوام ٢٠٠٣-٢٠١٨، إلا أنها انتهت بنسبة ١٤,٤٣% عام ٢٠١٨ أقل من النسبة التي تحققت عام ٢٠٠٣ والتي تقدر بنسبة ١٦,٤٠%. انخفض معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية في مصر انخفاضًا ملحوظًا بعد فترة الازدهار التي شهدها خلال عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، حيث أرتفع معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعة التحويلية إلي (١٢,٩٤% و٧,٣٢% علي التوالي). كما شهد معدل النمو السنوي إنخفاضًا ملحوظًا وسلبيًا خلال عامي٢٠١١، ٢٠١٢، قدر بنسبة ٠,٨٤%،٠,٥٨% على التوالي، وأسباب تراجع معدل النمو السنوي للقيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية هو الأحداث السياسية في مصر حيث تبين أن من أكثر القطاعات الاقتصادية في مصر تأثرًا بالأزمة السياسية

قطاع الصناعة التحويلية[1] الذي حقق معدل نمو سلبي يقدر بحوالي ٠,٥٨%، ٠,٨٤% خلال عامي ٢٠١١-٢٠١٢ على التوالي، ثم أخذ معدل النمو للفترة التالية بداءً من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠١٨ بالنمو الإيجابي ويلاحظ في عام ٢٠١٦ انخفض معدل النمو السنوي للقيمة المضافة للصناعات التحويلية إلى٠,٦٨%، وذلك بسبب التغيرات في سعر الصرف والإصلاح الاقتصادي، كما حقق تقدمًا بلغ حوالي ٤,٨٠% في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٦.

أ- إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية المصري

تلعب الصناعة التحويلية دورًا أساسيًا في تحقيق التغير الهيكلي طويل الأجل فهي تخلق الكثير من فرص العمل الرسمية والمنتجة في مرحلة مبكرة من التنمية، كما أنها تعد محركًا لتنمية التكنولوجيا والإبتكار من أجل تحقيق النمو المستدام في الإنتاجية في الصناعة التحويلية والقطاعات الأخرى. مما يؤدي إلى أثر متباين على العمالة، والأجور، والارتقاء بالمستوى التكنولوجي والاستدامة في المراحل المختلفة من التنمية، ويعود السبب في ذلك إلى أن الصناعة التحويلية تغير الهياكل الاقتصادية، عادة من الأنشطة كثيفة العمالة إلى الأنشطة التي تتسم بالمزيد من كثافة رأس المال والتكنولوجيا، ويغير كل قطاع فرعي للصناعة التحويلية أيضًا المنتجات وعمليات الإنتاج، مع تزايد تطبيقات رأس المال والتكنولوجيا[2].

ويتبين من الجدول التالي رقم (١) الآتي:

١-تطور حجم توظيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في مصر

قد شهد حجم توظيف العمالة خلال الفترة فيما بين عامي٢٠٠٥-٢٠١٧ تطورًا كبيرًا في حجم قوة العمالة حيث تراجع أعداد القوة العاملة من ٣٢٤,٥٣١ ألف عامل منذ عام ٢٠٠٥ /٢٠٠٦ إلى ٢٣٣,١٤٩ ألف عامل في عام ٢٠١٧، وبمعدل نمو سلبي حوالي ٢٨,١٦%، ووجود علاقة عكسية فيما بين توظيف العمالة وانتاجية التشغيل في القطاع، وتراجع حجم توظيف العمالة وارتفاع قيمة مساهمة العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في القطاع، كما بلغ حجم توظيف العمالة وانتاجية التشغيل في قطاع الصناعة التحويلية ٣٢٤,٥٣١ الف عامل، و٨٠,٣٦ دولار في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ على التوالي، إلى ان بلغ في حجم التوظيف ٢٣٣,١٤٩ ألف عامل في عام ٢٠١٧/٢٠١٦، وكما بلغت إنتاجية التشغيل في تحقيق القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية حوالي١٦٥,٨٨ دولار في نفس العام. كما يلاحظ تطور انتاجية التشغيل للعمالة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة بلغت حوالي ١٠٦,٤٢% خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٥-

---

١- ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، **رسالة ماجستير**، (غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٨)، ص، ٨٣.

(٢) منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، **مرجع سبق ذكره ، ص ١٢.**

٢٠١٦/٢٠١٧، على التوالي. كما تؤكد احدى الدراسات، أن سوق العمل في مصر يعاني- بشكل متزايد- من العديد من التشوهات والاضطرابات خلال العقدين الاخيرين، والتي أثرت على قدرته التنافسية، وأن التحدي المتمثل في خلق فرص العمل لا يمكن مواجهته إلا من خلال اعتماد استراتيجية شاملة تهدف إلى تحقيق معدل نمو كثيف العمالة جنبًا إلى جنب مع زيادة إنتاجية العمل والقدرة التنافسية [١].

جدول رقم (١)

تطور إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في مصر

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٧ (القيمة بالدولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠)

الفترة	القيمة المضافة للصناعة التحويلية (القيمة بالمليار دولار) (١)	حجم توظيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية (بالف عامل) عام/اعمال (٢)	معدل نمو توظيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية % (٣)	انتاجية التشغيل (مساهمة العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية) (٤)=١/٢
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٦,٠٧٩	٣٢٤,٥٣١	-	٨٠,٣٦
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٧,٥٩٠	٢٩٦,٤٠٢	- ٨,٦٧	٩٣,٠٨
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٣١,١٢٢	٢٨١,٥٤٠	- ١٤,٨٦	١١٠,٥٥
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٣٣,٤٠١	٢٧١,٧٣٥	- ٣,٤٢	١٢٢,٩٣
٢٠١٠/٢٠٠٩	٣٣,٩٦١	٢٦٧,٩٠٢	- ١,٤١	١٢٦,٧٦
٢٠١١/٢٠١٠	٣٥,٢٤٦	٢٧١,٥٠٠	١,٣٤	١٢٩,٨٢
٢٠١٢/٢٠١١	٣٤,٩٥٠	٢٧١,٥٨٤	٠,٠٣١	١٢٨,٠٠
٢٠١٣/٢٠١٢	٣٤,٧٦٣	٢٧٢,١٨٥	٠,٢٢	١٢٧,٧٢
٢٠١٤/٢٠١٣	٣٥,٥٥١	٢٦٨,٤٨٨	-١,٣٦	١٣٢,٤١
٢٠١٥/٢٠١٤	٣٧,٢٤٨	٢٦٠,٥٨٥	-٢,٩٤	١٤٢,٩٤
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٨,٣٨٧	٢٤٠,٦٨٥	-٧,٦٤	١٥٩,٤٩
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٨,٦٧٧	٢٣٣,١٤٩	-٣,١٣	١٦٥,٨٨

Source: Worldbank, data.albankaldawli.org/indicator: Country Data Report for Egypt, 2003-2018, (Wasgington D.C: Worldbank, 2018).

Source: Statistics.com/Statistics/3773 unmployment rate in egypt2018

١- جهاز التعبئة العامة والاحصاء، إحصاء الانتاج الصناعي السنوي، اعداد مختلفة (الخانة رقم٢).

(١)Naglaa El-ehwary and Manal Metwally: Labor Market Competitiveness, and Flexibility, pp.1-2 **Working Paper.0129**,(Cairo: Economic Research Forum,2018),

٢-مساهمة العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية المصري

تتطلب برامج تطوير الصناعة وزيادة مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة، وكذلك حل لمشكلة البطالة ان يتم تحقيق التوازن ما بين الصناعات كثيفة الاستخدام لرأس المال ، والصناعات كثيفة العمالة، حيث لايتم التركيز فقط على إنشاء المصانع المتطورة ذات التقنية الكبيرة، بل لابد من إعطاء أهمية خاصة للصناعات ذات الكثافة العمالية التي تمتلك فيها مصر ميزة نسبية مما يساعد على تحقيق الإنتاجية الصناعية المختلفة أو المتنوعة. وفيمايلي يتم تناول مساهمة العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية، وذلك كما في الشكل التالي:

شكل رقم (٣)

تطور إنتاجية توظيف العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في مصر

خلال الفترة(٢٠٠٦-٢٠١٧) القيمة بالدولار/ %

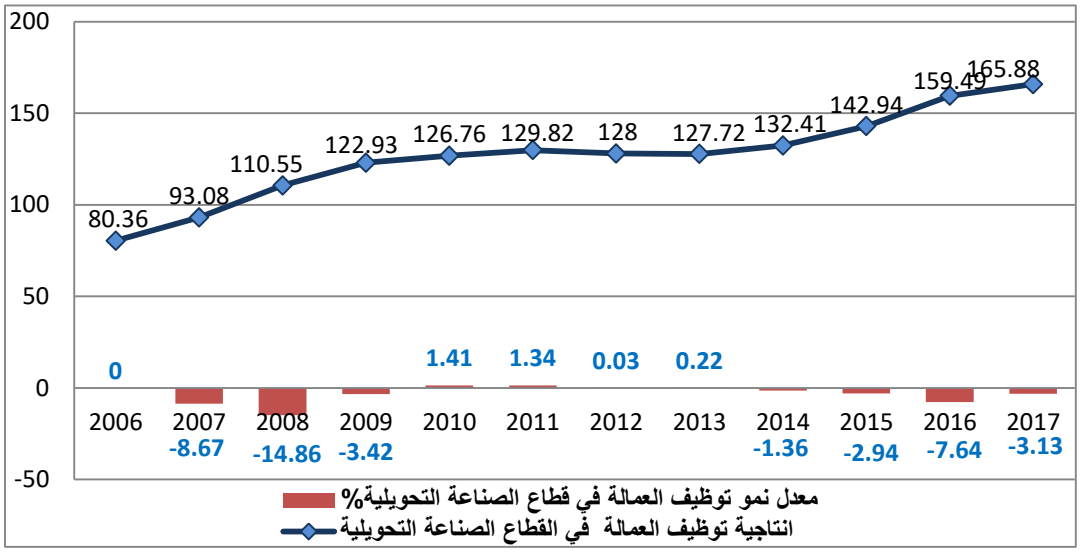

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي ، وبيانات جهاز التعبئة العامة والاحصاء المصري.

يتبين من الشكل رقم(٣) تطور إيجابي في إنتاجية توظيف العمالة في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة فيما بين ٢٠٠٦/٢٠٠٥حتى عام ٢٠١٧/٢٠١٦ ، وكما يلاحظ من الشكل منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى عام ٢٠١١ كانت انتاجية توظيف العمالة في القطاع حوالي ٨٠,٣٦ دولار، ١٢٩,٨٢ دولار، على التوالي. وذلك في ظل معدل نمو توظيف عمالة في القطاع سلبي حوالي٨,٦٧%، ٠,٤٢% فيما بين عامي ٢٠٠٧/٢٠٠٦ حتى عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، على التوالي. على الرغم من زيادة مساهمة العمالة في الانتاجية في القطاع منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥-٢٠٠٩/٢٠٠٨ . كان معدل نمو توظيف العمالة في القطاع سلبي خلال الفترة.

كما يلاحظ على الرغم من تراجع في مساهمة انتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في القيمة المضافة للقطاع، إلا أن معدل نمو توظيف العمالة في القطاع تحولت إلى إيجابية فيما بين عامي ٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٣/٢٠١٢ وبمعدلات نمو ١,٤١% ،٠,٢٢%، على التوالي. وذلك على الرغم من تزامن ذلك خلال الفترة من عدم استقرار سياسي واقتصادي خلال الفترة (ثورة يناير ٢٠١١)، ومن الملاحظ أيضًا حدوث تغير سلبي في معدل نمو توظيف العمالة وذلك مع زيادة انتاجية تشغيل العمالة في القطاع بدءًا من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ وبمعدل نمو سلبي حوالي ١,٣٦%، ٣,١٣% على التوالي. ويتبين خلال المرحلة الأخيرة منذ عام ٢٠١٤/٢٠١٣ حدوث معدل نمو سلبي بمعدلات أكبر من أي فترة سابقة، وقد بلغ أكبر معدل نمو سلبي بها حوالي ٧,٦٤% في عام ٢٠١٦، وذلك في ظل التغيرات في سعر الصرف وكذلك رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وسياسات الاصلاح الاقتصادي خلال تلك الفترة فيما بين عامي ٢٠١٥/٢٠١٤-٢٠١٧/٢٠١٦.

ثانيًا: الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية الكينيي

يعد قطاع الصناعات التحويلية ركيزة أساسية من خلال روابطه القوية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، ولتحقيق رؤية الدولة المتمثلة في أن تصبح كينيا ذات قدرة تنافسية على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠. وتهدف رؤية٢٠٣٠ إلى تحويل كينيا إلى دولة ذات دخل متوسط توفر حياة عالية الجودة بحلول عام ٢٠٣٠. حيث تم تحديد القطاع الصناعي التحويلي باعتباره مفتاحًا لمعالجة ارتفاع مستويات الفقر والبطالة والتباين في التنمية الإقليمية وعائد النقد الأجنبي المنخفض من صادرات المنتجات الزراعية الأولية أو شبه المصنعة والتي تمتلك كينيا ميزة نسبية وتنافسية عالية بها. كما يمتلك القطاع الصناعي أيضًا روابط قوية مع القطاعات الأخرى وسيؤثر نموه بشكل إيجابي على باقي القطاعات الأخرى، هذا القطاع على الرغم من إمكاناته لم يكن ديناميكيًا بما يكفي للعمل كمحرك للنمو للاقتصاد الكيني.

وفي ضوء ذلك يهدف هذا الجزء إلى بيان مدى تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الكيني في تحقيق القدرة التنافسية لصادرات الصناعة التحويلية، وتحقيق هذا القطاع للقدرة التنافسية عالميًا، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي، وذلك على النحو التالي:

أ- تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي الكيني

١- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي ونصيب الفرد من الناتج في كينيا

تصنف كينيا كدولة ذات دخل منخفض يقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي في كينيا بحوالي ٣٢ مليار دولار أمريكي في عام٢٠١٠، وكان ينمو بمعدل نمو حوالي ٥٪ سنويًا في المتوسط في

السنوات فيما بين عامي ٢٠٠٨،٢٠٠٣. وقد أدت سلسلة من الصدمات الداخلية والخارجية إلى تباطؤ النمو في عام ٢٠٠٨، وبالنسبة الصدمات الداخلية مرتبطة بعنف ما بعد الانتخابات وارتفاع أسعار الغذاء والوقود والجفاف، وبالنسبة للصدمات الخارجية الناتجة بشكل أساسي عن الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، فقد تحسن أداء الاقتصاد الكيني ونما بنسبة ٨,٤ ٪ في عام ٢٠١٠ [١].

ويعزى هذا التحسن في الأداء إلى عوامل مختلفة منها؛ الظروف الجوية، وبرنامج التحفيز الحكومي، والخدمات والبنية التحتية، والصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، قيام البنك المركزي الكيني بتخفيض معدلات البنك المركزي من ٨,٥٪ إلى ٦٪، وتسهيل منح الائتمان (القروض) بأسعار معقولة للقطاع الخاص. ووفقا لاستراتيجية رؤية ٢٠٣٠ في البلاد، يجب أن يكون النمو الاقتصادي ١٠٪ على الأقل وأن يستمر لفترة طويلة حتى تصبح كينيا دولة متوسطة الدخل بحلول عام ٢٠٣٠، وتشمل المخاطر الرئيسية التي تواجه النمو الاقتصادي، من بين أمور أخرى، التباطؤ الاقتصادي العالمي، وأزمة ديون الاتحاد الأوروبي، وارتفاع معدلات التضخم، وتقلب أسعار الصرف وانعدام الأمن[٢]. وفيما يلي بيان مدى تطور معدل نمو ونصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي كما في الشكل التالي رقم(٤) على النحو التالي:

شهد الاقتصاد الكيني منذ عام ٢٠٠٣ ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي حتى بلغ ٦,٨٥٪ في عام ٢٠٠٧، وحدوث تراجع شديد في معدل النمو اذ بلغ ٠,٢٣% في عام ٢٠٠٨، قد صاحبه تراجع سلبي في معدل نمو نصيب الفرد ٢,٥%، ويعزي ذلك بسبب أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات من العام، والجفاف في البلاد والأزمة المالية العالمية، مما أدى إلى سوء الأداء الضعيف لبعض القطاعات الاقتصادية الرئيسية منها؛ قطاع الزراعة، والصناعة التحويلية، وقطاع السياحة، وكان أفضل أداء لقطاع البناء والتعدين والمحاجر، وتجارة الجملة والتجزئة؛ والوساطة المالية، التي سجلت نموًا بنسبة ٥٪ على الأقل مقارنة بعام ٢٠٠٧ [٣]. وأيضًا أن أفضل عام للوصول لتحقيق رؤية ٢٠٣٠ كان عام ٢٠١٠ حيث بلغت نسبته حوالي ٨,٤١% وبفارق ١,٦% من تحقيق هدف الوصول لنسبة ١٠% تنفيذًا للرؤية الكينية المخطط لها، ويمكن أن تعزى الزيادة في النمو بشكل أساسي إلى زيادة حجم الصادرات وتحقيق عائد كبير من الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أدى سقوط الأمطار بشكل كبير خلال عام ٢٠١٠، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار بعض منتجات التصدير الكينية مثل؛ البن، إلى تطور في معدل نمو الصادرات والتحول من النمو السلبي

1- International Trade Centre (ITC), Kenya: Company Perspectives – An ITC Series on Non-Tariff Measures**,** (Switzerland, Geneva, 2019) ,P. 5.
2- International Trade Centre (ITC), **op.cit,** P. 5.
3- Francis M Mwega, Phyllis Wakiaga: Global Financial Crisis Discussion Series, **Working Paper,No. 7**:, (Kenya: School of Economics, University of Nairobi., 2009), p. 21

البالغ (٧%) إلى معدل النمو الإيجابي في الصادرات الذي بلغ ٦,١ % فيما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٠، بالإضافة إلى ذلك، زيادة إجمالي الإستثمار الثابت بنسبة ٧,٤ % في عام ٢٠١٠.

الشكل رقم (٤)

تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه في كينيا

خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨)%

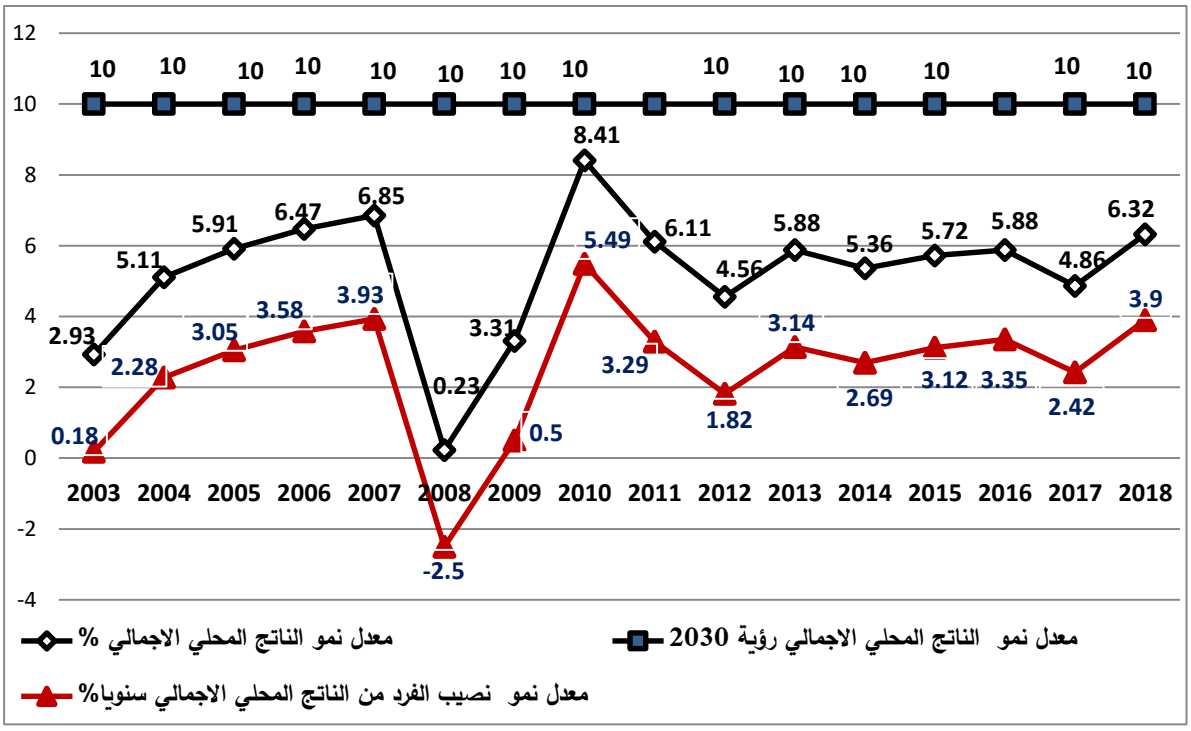

المصدر: من إعداد الباحث. بالاعتماد على بيانات البنك الدولي .

٢- مؤشر تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا

يعتبر قطاع الصناعات التحويلية في كينيا أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق القدرة التنافسية في الأسواق الإقليمية والعالمية، ويمثل هذا القطاع المصدر الرئيسي للتوظيف، كما يمتلك روابط كبيرة-مدخلات ومخرجات- مع باقي قطاعات الاقتصاد الكيني، وفي ظل هذه النظرة سعت الحكومة الكينية لزيادة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال مجموعة من الإستراتيجيات والسياسات، منها؛ مبادرة أجندة الأربعة الكبرى التي تشمل - جدول أولويات

التصنيع- Manufacturing Priority Agenda (MPA)[١]، التي يعد فيها قطاع الصناعات التحويلية أحد الركائز الرئيسية، لتصل مساهمة قطاع الصناعات التحويلية إلى ١٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٢، وتحقيق ذلك يتم من خلال مجموعة من الشروط الرئيسية [٢]، منها؛ القدرة التنافسية، والتصنيع القائم على التصدير، والسياسة المؤيدة للصناعة والإطار المؤسسي، وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتأمين مستقبل الصناعة التحويلية. كما تربط فرضية كالدور بزيادة الإنتاجية لقطاع الصناعة التحويلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق النمو الاقتصادي، ويشكل أساس التحول الاقتصادي الهيكلي لصالح التصنيع، وبالتالي ينعكس التحول الهيكلي الايجابي في الناتج المحلي الإجمالي عندما يحظى الناتج الصناعي بأعلى نسبة مساهمة في الناتج المحلي الاجمالي، في ظل التوسع في قطاع الصناعة التحويلية الذي يستمد موارده من قطاعي الزراعة والخدمات في وقت واحد مما يزيد الطاقة الإنتاجية في هذه القطاعات[٣].

كما تشير نتائج دراسة Thirlwall and Wells ,2003، والتي أجريت على ٤٥ دولة أفريقية خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٦)، بما في ذلك كينيا حيث أظهرت النتائج أن كينيا هي واحدة من الدول التي لا يرتبط فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتوسع السريع في قطاع الصناعات التحويلية[٤]. وكما تتفق تلك النتائج أيضًا مع دراسات مماثلة في اقتصادات الدول النامية منها؛ دول أمريكا اللاتينية، وجنوب شرق آسيا، والهند وتركيا. والتي توصلت إلى أن يشكل فيها ناتج التصنيع (الصناعة التحويلية) مكونًا مهمًا من إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول على عكس كينيا [٥].

١- أعلن الرئيس الكيني عن" أجندة الأربعة الكبار" في ١٢ ديسمبر ٢٠١٧، ويتألف من أربعة قطاعات رئيسية هى؛ الصناعة التحويلية، والإسكان منخفض التكلفة، والأمن الغذائي، والرعاية الصحية بأسعار معقولة، **وتشمل القطاعات ذات الأولوية** ودعم قطاع الصناعة التحويلية منها؛ الملابس الجاهزة/ القطن والنسيج، والجلود، والمنتجات الزراعية (الشاي ومنتجات الألبان واللحوم)، والمعادن، ومواد البناء، والزيت والتعدين، والحديد والصلب، والغاز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا توجد خطة أو خريطة تفصيلية توضح كيفية تطوير القطاعات ذات الأولوية، **ولمزيد من الاطلاع:**

- Manufaturing Priority Agenda, Closing the Manufacturing gap Through the Big 4 Agenda for Shared Prosperity,2019.p.33
2- Sachen Gudka, Phyllis Wakiaga: **Manufacturing Priority in Kenya under the** "**Big 4 Agenda 2019**", (Kenya: Kenya Associati on of Manufacturers, 2019), p 4.
3- Rioba Martin Evans: **Manufacturing Industry and Economic Growth in Kenya: A Kaldorian Aproach For (1971-2013)**, Requirments of Masters, (Kenya: Nairobi, University of Nairobi, 2014), pp .5-8.
4- Thirlwall, A.P. and Wells, H "Testing Kaldor's Growth Laws across the Countries of Africa "African Development Bank.(UK: Oxford, University of Kent at Canterbury, 2003), p.89.
5- Rioba Martin Evans :Manufacturing Industry and Economic Growth in Kenya: A Kaldorian Aproach For (1971-2013), **Requirments of Masters**, (Kenya: Nairobi, University of Nairobi, 2014), p. 35.

ب- تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا

وفيما يلي يتم تناول وبيان مدى تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي الكيني، كما في الشكل رقم (٥) على النحو التالي:

يستعرض من الشكل التالي رقم (٥) تزايد مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية منذ عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠٠٧، وبنسب مساهمة بلغت٩,٧١%، ١٢,٧٩%، على التوالي. فقد بلغ أكبر مساهمة للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية بنسبة ١٢,٧٩% في عام ٢٠٠٧ خلال فترة الدراسة، وكان المساهم الرئيسي في ارتفاع القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية، قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ بنسبة ١٠,١% [١]، ثم بدء بعد عام ٢٠٠٧ حدوث تذبذب خلال فترة الدراسة إلى أن انخفض بشكل تدريجي، وذلك بسبب التغير في صادرات الصناعة التحويلية السلعية إلى منطقة شرق أفريقيا، كما انخفضت الصادرات الكينية إلى أوغندا وتنزانيا بنسبة ٥,٤ % و٢٩,٥٩% على التوالي مقارنة بحجم الصادرات الى تلك الدول في عام ٢٠١٣ [٢].

ويعزى ذلك أيضًا إلى تباطؤ الاقتصاد العالمي، والانتشار الناتج عن أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات والتحديات الاقتصادية الأخرى مثل الضغوط التضخمية المرتفعة، وانخفاض قيمة شلن كينيا، وانخفاض مستويات الإنتاجية، وارتفاع تكلفة الإنتاج، والمنافسة غير العادلة من المنتجات المقلدة، والمنافسة الشديدة من الواردات الرخيصة، على الرغم من نمو مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي بشكل طفيفًا خلال الأعوام ٢٠٠٣حتى عام ٢٠١٨، إلا أنها انتهت بنسبة بلغت ٧,٧٧% في عام ٢٠١٨، وذلك أقل من النسبة التي ابتدأت بها والتي تقدر بنسبة بلغت ٩,٧١% في عام ٢٠٠٣، وبنسبة تغير بلغت ١,٠٩% تقريبًا خلال فترة الدراسة، ظلت مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا شبه ثابتة إلى حد ما عند حوالي ١١٪ وبمتوسط نمو بلغ ١١,٥١% خلال الفترة ٢٠٠٩- ٢٠١٢ ، مقارنةً بالبلدان النامية مثل الصين وجنوب إفريقيا وفيتنام، التي تمتلك العديد منها مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي أكثر من٢٠٪، مقارنة بمساهمة قطاع الصناعات التحويلية في كينيا في الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير، والمقارنة مع بعض دول شرق إفريقيا منها؛ بوروندي وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، فقد ظل أعلى من المتوسط. ومع ذلك، فإن الاتجاه الثابت لنصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ليس في كينيا فقط، بل كان اتجاه

1- Economic Survey,**Op.cit,** 2007, p. 205

2- Repuplic of Kenya, **Eye on the** " **Big Four**", (Kenya, Nairobi, the 10th Edition, 2018), p.18

عالمي، حيث أصبح قطاع الخدمات أكثر أهمية على الصعيد العالمي، حيث انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي(١).

يساهم قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الكيني بتوفير فرص عمل، وتعتبر الحكومة الكينية قطاع التصنيع جزءًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث عززت معظم خطط السياسة منذ عام ١٩٦٣ الحاجة إلى تعزيز قطاع الصناعات التحويلية، وتم التأكيد على ذلك في رؤية ٢٠٣٠، حيث تعطي قطاع الصناعات التحويلية دورًا مهمًا في دعم أجندة التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال خلق فرص العمل وتوليد الثروة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، نظرًا لكونه القطاع كثيف الاستخدام في التجارة، ومساهمة هذا القطاع بشكل كبير في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المديين المتوسط والطويل(٢).

في حين ذلك لا يزال التصنيع في كينيا التي تعتبر من أكبر الدول الصناعية في شرق إفريقيا يمثل أقل من ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لكينيا، وكما يشمل القطاع على حوالي ١٣٪ من العمالة الرسمية، ولكن يقابله بعض المشكلات التي تتمثل في؛ انخفاض القيمة المضافة والتنوع، والإنتاجية المنخفضة، والنمو البطيء للاستثمار، وضعف الانفاق على البحث العلمي والتطوير، وقاعدة التصدير الضيقة، وتدفق السلع المقلدة ودون المستوى، وارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بها مع ضعف البنية التحتية المادية، وارتفاع تكلفة الطاقة. مما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للقطاع عالميًا وما ينتج عن ذلك من تحقيق النتائج المرجوه من القطاع في رؤية ٢٠٣٠ الكينية(٣).

1- Repuplic of Kenya, **Op.cit,** p.18

2- International Trade Centre (ITC), **Kenya: Company Perspectives – An ITC Series on Non-Tariff Measures,** (Switzerland, Geneva, 2019) , PP. 55-56.

3- International Trade Centre (ITC), **Op.cit** , P. 57

شكل رقم (٥)

تطور مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) %

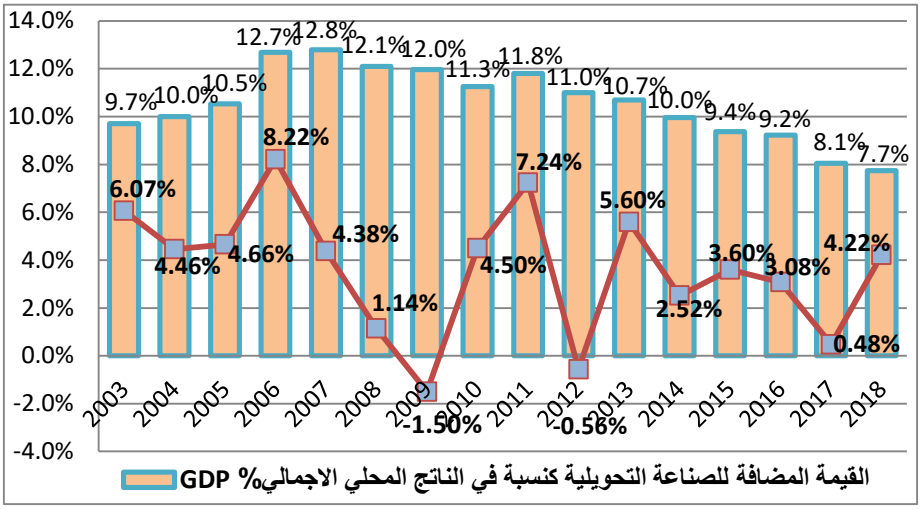

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

ت- مؤشر إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في كينيا

تشمل الإنتاجية(*) في الأدبيات الاقتصادية على مقاييس عديدة منها؛ إنتاجية رأس المال العامل الفردي، وإنتاجية العمل، وإنتاجية الطاقة، ومؤشرات الربحية، وإنتاجية العامل الكلي. ويتم تقدير الإنتاجية باستخدام نهج حدودي مثل تقدير وظائف الإنتاج والتكلفة. ومع ذلك، بالنسبة لإنتاجية العامل الواحد، من الشائع أن يتم حساب نسبة بسيطة من إنتاجية العامل، أي الإنتاج مقسومًا على العامل، في هذه الحالة، الهدف هو تعظيم إنتاجية العمل لكمية معينة من العمالة [١]. ويلعب التصنيع

* لا يوجد تعريف عالمي لمصطلح الإنتاجية. قد عرّفها الاقتصاديون على أنها نسبة المخرجات إلى المدخلات في فترة زمنية معينة. بمعنى آخر، هو مقدار المخرجات التي تنتجها كل وحدة إدخال. من ناحية أخرى، يرى مديرو الأعمال الإنتاجية ليس فقط كمقياس للكفاءة، ولكن أيضًا يشيرون إلى فعالية وأداء المنظمات الفردية. بالنسبة لهم ، ستشمل الإنتاجية جودة المخرجات والاتقان والالتزام بالمعايير وغياب الشكاوى ورضا العملاء، **لمزيد من الاطلاع انظر:**

- Paul M Gachanja, **Total Factory Productivity Change in the Kenyan Manufactouring Sector**, (Kenya: Kenyatta University, 2013), p.19.

1- Almas Heshmati, Masoomeh Rashidghalam, Labour Productivity in Kenyan Manufacturing and Service Industries, **IZA DP No. 9923**,(Jönköping International Business School, Sogang University, 2016),p.7

دورًا حاسمًا في النمو الشامل في كينيا من خلال استيعاب أعداد كبيرة من العمالة، بما في ذلك عن طريق خلق العديد من الوظائف بشكل مباشر، وزيادة الصادرات وتحويل الاقتصاد من خلال الإبتكار التكنولوجي(١)، ويمثل هذا القطاع المصدر الرئيسي للتوظيف، كما يمتلك روابط كبيرة من- المدخلات والمخرجات- مع باقي قطاعات الاقتصاد في كينيا(٢)، وفي ظل إغلاق عدد من المؤسسات الصناعية ونقلها بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج والمنافسة الشديدة من الواردات منخفضة الأسعار(٣)، ارتفع التوظيف في القطاع من ٢٤٧,٥ ألف عامل في عام ٢٠٠٥ إلى ٢٥٤,٩ ألف عامل في عام ٢٠٠٦، حيث ارتفع معدل نمو التوظيف في القطاع حوالي ٢,٥٤ %. كما سجل قطاع الصناعات التحويلية ارتفاعًا في معدل نمو التوظيف بنسبة ٢,٨٢٪ حوالي(٣٠٠,٩٠٠ عامل) من ٢,٥٥ مليون وظيفة بأجر في عام ٢٠١٦ مقارنة ٤٠٠،٢٩٥عامل من ٢,٤٨ مليون وظيفة بأجر في ٢٠١٥، ثم توالى الارتفاع في حجم التوظيف في قطاع الصناعة التحويلية حتى بلغ ٣٠٣,٨ ألف عامل من ٢,٦٥٦ مليون عامل بأجر في عام ٢٠١٨ (٤). كما تمثل العلاقة بين المدخلات والمخرجات للقطاعات نسبة الإنتاجية في ظل ندرة الموارد، ويرتبط النمو الاقتصادي ورفاهية المجتمع بتحسين طويل الأجل في الإنتاجية، وتؤدي التحسينات في الإنتاجية إلى رفع مستويات المعيشة، من خلال السماح للاقتصادات بالمنافسة بفعالية في التقسيم الدولي للعمل واستغلال مزايا التكلفة النسبية من خلال التجارة الخارجية(٥).

1- Zondo Sakala, Gabriel Negatu: **Eastern Afria's Manufacturing Sector Promoting Technology, Innovation, Productivity and Linkages**, (Kenya :Nairobi, African Development Bank Group – Eastern Africa Regional Resource Centre (EARC), 2014), p.4

2- Sachen Gudka, Phyllis Wakiaga: **Manufacturing Priority in Kenya under the** "**Big 4 Agenda 2019**", (Kenya: Kenya Associati on of Manufacturers, 2019), p 4.

3- Economic Survey 2007, **Op.cit**, p. 204.

4- Phyllis Wakiaga: Kenya Association of Manufacturers Kenya Association of Manufacturers (KAM), is the largest Manufacturing Association in Kenya Representing Small and Large Manufacturers Alike in Every Industrial Sector, . 2017) p1-19

5- Peter Omari Magati, Sectoral Productivity Awareness in Kenya, **International Journal of Business and Social Science**,(Kenya,Nairobi, Strathmore University, Vol. 3 No. 17, 2012),p.72

شكل رقم (٦)

إنتاجية العمالة في قطاع الصناعة التحويلية في كينيا خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٨) (القيمة بالدولار/ %)

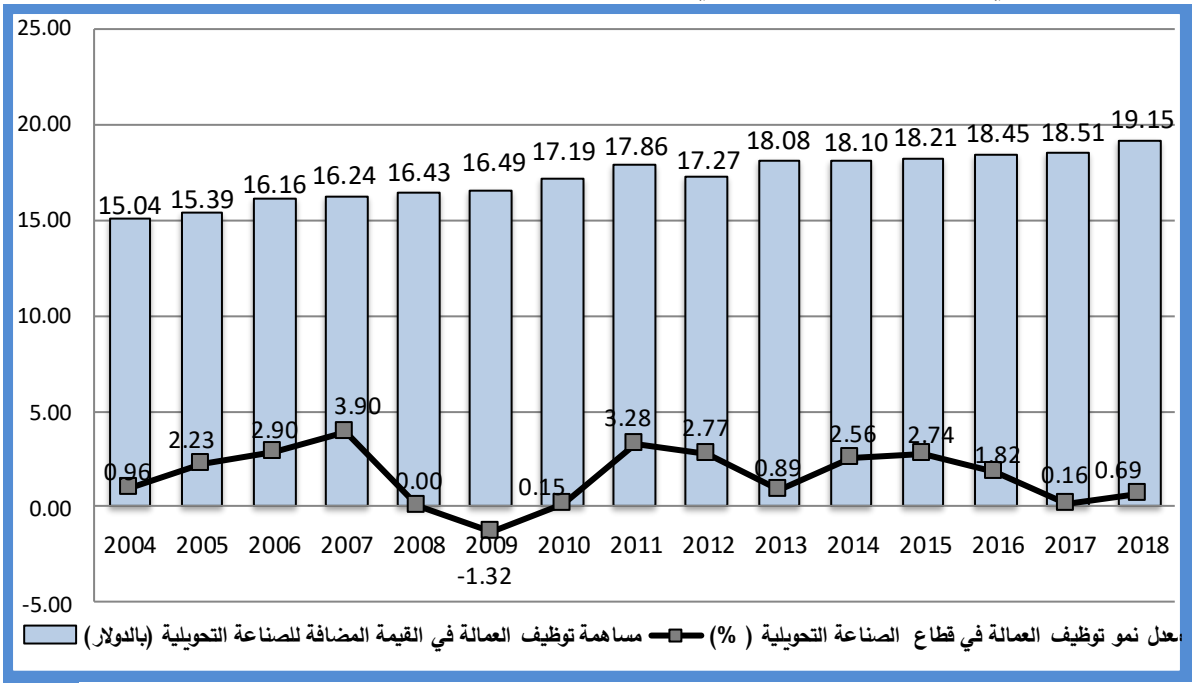

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

يتبين من الشكل رقم(٦) تطور مساهمة توظيف العمالة وذلك مع زيادة معدل نمو التوظيف في القطاع كما يتبين من الشكل أنه منذ عام ٢٠٠٤ كانت مساهمة توظيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية حوالي ١٥,٠٤ دولارًا ويقابلها معدل نمو توظيف العمالة الإيجابي بنسبة ٠,٩٦% خلال العام، ثم ارتفعت الانتاجية نتيجة توظيف العمالة حتى عام ٢٠٠٧ حيث بلغ مساهمة توظيف العمالة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية ١٦,٢٤ دولار للعامل مصاحبًا لمعدل توظيف العمالة بنسبة بلغت حوالي ٣,٩٠% وهي النسبة الاعلى خلال فترة الدراسة . وكما يلاحظ من الشكل حدوث تراجع معدل توظيف العمالة إلى أن حقق معدل نمو سلبي حوالي ١,٣٢% في عام ٢٠٠٩، وفي ظل تراجع معدل توظيف العمالة في قطاع الصناعة التحويلية مازالت مساهمة العمالة في تحقيق انتاجية أعلى إلي ان حقق حوالي ١٦,٤٩ دولارًا في عام ٢٠٠٩، وعلى الرغم من زيادة في إنتاجية العمالة إلا أنه كان مصاحب لمعدل توظيف السلبي ، وكما يلاحظ من تطور معدل نمو توظيف العمالة وأصبح إيجابي بداية من عام ٢٠١٠ ومحقق انتاجية للعامل الواحد حوالي ١٧,١٩ دولار، ثم حدوث تذبذب مساهمة توظيف العمالة في الفترة فيما بين عامي ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨ حيث تراوح معدل نمو العمالة ٠,١٥% الى ٠,٦٩%، على التوالي. ومع ذلك ظلت مساهمة توظيف العمالة تحقق إنتاجية فيما بين عامي ٢٠١٠ وحتى ٢٠١٨ ما بين ١٧,١٩ دولار، الى ١٩,١٥ دولارًا، على التوالي.

المحور الثالث:
تطور مؤشرات تنافسية قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني

تعد الصناعة قاطرة التنمية وخاصة الصناعة التحويلية وتعتبر مؤشر التقدم الاقتصادي للدول النامية والمتقدمة على السواء وإذا كانت الدول الإفريقية تتمتع بالموارد الطبيعية التي تؤهلها لقيام الصناعة إلا أنها ينقصها البنية التحتية والخبرات التي تعمل على كيفية استغلالها بطريقة صحيحية، ومن ثم تحقيق قدرتها التنافسية . كما ادخلت اليونيدو مؤشر لقياس تنافسية الأداء الصناعي التحويلي والذي يقيس قدرة الدولة على الانتاج والتصدير يستخدم للمساعدة في تقييم أداء الصناعة التحويلية الوطنية في الاقتصاد العالمي(١).

وفيما يلي يوضح هذا المحور، مؤشرات تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري والكيني، وكذلك القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري والكيني عالميًا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦، على النحو التالي:

أولاً: القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الاقتصاد المصري

أدت التطورات الاقتصادية العالمية التي تمثلت في تحرير التجارة الدولية، وانتشار التكتلات الاقتصادية الاقليمية والعالمية، والتطورات التكنولوجية وزيادة المعرفة، واتجاه العديد من الدول نحو اقتصاديات السوق إلى زيادة درجة وحدة التنافسية التي تواجهها الدول خصوصًا الدول النامية ومنها مصر. وبالتالي أصبح التحدي الرئيسي الذي يواجه الدول هو كيفية زيادة قدراتها التنافسية لمواكبة تلك التحديات والتغيرات والتطورات المعاصرة (٢). كما يؤكد بورتر Porter على أن التنافسية تعتمد على أربعة عوامل رئيسية، هي عوامل عرض المدخلات(عوامل الإنتاج)، والطلب في السوق المحلي، وهيكل الشركة، والاستراتيجية التنافسية، وأخيرًا الشركات ذات الصلة وتقديم الدعم، فضلًا عن الجمعيات الداعمة، والتي تؤدي إلى خلق وتعزيز القدرة التنافسية للدول(٣).

١- هويدا عبدالعظيم، الصناعة التحويلية المصرية ودورها في دعم الصناعة في دول حوض النيل، **ورقة مقدمة في المؤتمر الدولي " ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل"- والمنعقد في الفترة من ٣٠-٣١ مايو ٢٠١١**، (جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، ٢٠١١)، ص ٤٨٤.

٢- سامية عمار، القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في مصر، **مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد٢٠، ٢٠٠٤) ، ص ٥.

3- Ewert P.J. Kleynhans: Factors Determining Industrial Competitiveness and the Role of Spillovers, **The Journal of Applied Business Research**, (South Africa: North-West University, Volume 32, Number 2, 2016), p.528.

وفيما يلي يستعرض في هذا المحور، مؤشرات تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري، والقدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري على الصعيد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٦، على النحو التالي:

أ- مؤشرات الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد المصري

يعتبر أداء الميزان الصناعي من المؤشرات الرئيسية لانعكاس الوضع الاقتصادي الحقيقي للاقتصاد بشقيه الصادرات والواردات، كما يعتبر أداء صادرات الصناعة التحويلية المحور الرئيسي للتنافسية في الأسواق العالمية، ومن أهم المؤشرات الأساسية التي تقيم القطاع ومساهمته في بناء قاعدة تنافسية مؤشر نصيب صادرات الصناعة التحويلية من صادرات السلعية. مما يؤدي للتوسع واجتذاب أعداد كبيرة من العمالة، والمساهمة في تخفيض حجم البطالة. وتغير الطلب العالمي على الصادرات السلعية - وخاصة الصناعات التحويلية - تغيرًا كبيرًا في ظل اقتصاد السوق وعصر العولمة حيث أصبحت الصناعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وذات المحتوى المعرفي والتكنولوجي الكبير- التي تعتمد في المقام الأول على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي- هي المسيطرة على التجارة الدولية والطلب العالمي، ومن ثم تزايدت حدة المنافسة في قطاع الصناعة التحويلية في الأسواق العالمية[١].

يتضح من الشكل رقم(٧) أنه خلال فترة الدراسة، قد حقق الميزان التنافسي لقطاع الصناعات التحويلية المصرية عجزًا متسمرًا ومتفاقمًا، باستثناء أخر سنتين في الدراسة، بعدما أخذت قيمة العجز في التراجع، وبعدما شهدت الصادرات والواردات الصناعية ركودا، بدأت تنمو معدلاتهما باطراد مع مطلع العام ٢٠٠٣. ومنذ ذلك العام يلاحظ وجود اختلال واضح بين معدل نمو الواردات والصادرات الصناعية، بتفوق الأولى على الأخيرة. كما يشير أنه يحقق عجزًا مستديمًا حيث أن قيمة الواردات الصناعة التحويلية المصرية تفوق كثيرًا قيمة الصادرات خلال الفترة من ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠١٦، حيث بلغت قيمة العجز في عام ٢٠٠٣ حوالي٤ مليار دولار، وارتفع هذا العجز الى٢٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وبمتوسط نمو سلبي ١٦,٢٦% خلال الفترة، ويلاحظ أيضًا وجود علاقة طردية بين واردات الصناعة التحويلية وعجز الميزان الصناعي التحويلي المصري.

قد مرت واردات الصناعة التحويلية بمرحلة الارتفاع خلال الفترة من ٢٠٠٣، وحتى عام ٢٠٠٧ وبقيم ٦,٣٠، ١٥,٧٠ مليار دولار على التوالي، وبمتوسط نمو حوالي ١٠,٤٠%، ثم حدوث زيادة كبيرة في قيمة الواردات في عام ٢٠٠٨ إلى ٢٩ مليار دولار تقريبًا مقارنة بعام ٢٠٠٣، ثم ظلت الواردات في تزايد حتى عام ٢٠١٤ حيث بلغت قيمتها حوالي ٣٧,٩٠ مليار دولار وبقيمة عجز في

١- روحية محمد رفعت، أثر الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الالكترونية في مصر، **رسالة ماجستير**، (جامعة بنها، كلية التجارة، ٢٠١٤)، ص٩٢.

الميزان الصناعي التحويلي تقدر بحوالي ٢٤,١ مليار دولار من نفس العام. ويلاحظ من الشكل التالي رقم (٧) أنه على الرغم من تراجع قيمة الواردات خلال عامي ٢٠١٤، ٢٠١٥، من ٣٧,٩٠ إلى ٣٧,٤٠ مليار دولار على التوالي، وبفارق حوالي ٥٠ مليون دولار، إلا أن قيمة الصادرات التحويلية تراجعت من ١٣,٨٠ الى١١,٣٠ مليار دولار وبفارق حوالي ٢,٠٥٠ مليار دولار خلال العامين فإنها تمثل ٢,٤٤% من إجمالي تراجع قيمة الصادرات التحويلية. كما أن قيمة عجز الميزان الصناعي التحويلي في عام ٢٠١٥ تزايدت لتبلغ حوالي ٢٦,٢ مليار دولار والتي تعتبر أعلى قيمة عجز للميزان الصناعي التحويلي، ثم بدأت قيمة العجز تتراجع بعد عام ٢٠١٥ لتبلغ حوالي ٢٠,١ مليار دولار في عام ٢٠١٦.

كما يوجد اتجاه عكسي بين قيمة واردات وصادرات قطاع الصناعة التحويلية حيث تراجعت قيمة الواردات التي بلغت حوالي ٣٣,٩٠ مليار دولار في عام ٢٠١٦، وفي المقابل تزايدت قيمة الصادرات والتي بلغت حوالي ١٣,٧٠ مليار دولار، ومن ثم أدى ذلك إلى تراجع عجز الميزان الصناعي التحويلي في عام ٢٠١٦، ويعزى ذلك نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وإزالة الرسوم الجمركية، وإلغاء كافة القيود الكمية نتيجة اتفاقية الشراكة [١] المصرية الأوروبية في عام ٢٠١١ [٢].

١- **اتفاقية الشراكة الأوروبية المصرية:** هي اتفاقية عقدت بين مصر والاتحاد الأوروبي، وقعت في بروكسل، يونيو ٢٠١١. تنص الاتفاقية على اقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين في مدة أقصاها ١٢ عاماً من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، بينما يمتد تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الأوروبي إلى ١٦ سنة.

٢- يعقوبن صليحة، **مرجع سبق ذكره**، ص، ١١.

شكل رقم (٧)

تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري

خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٦)

القيمة بالمليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠

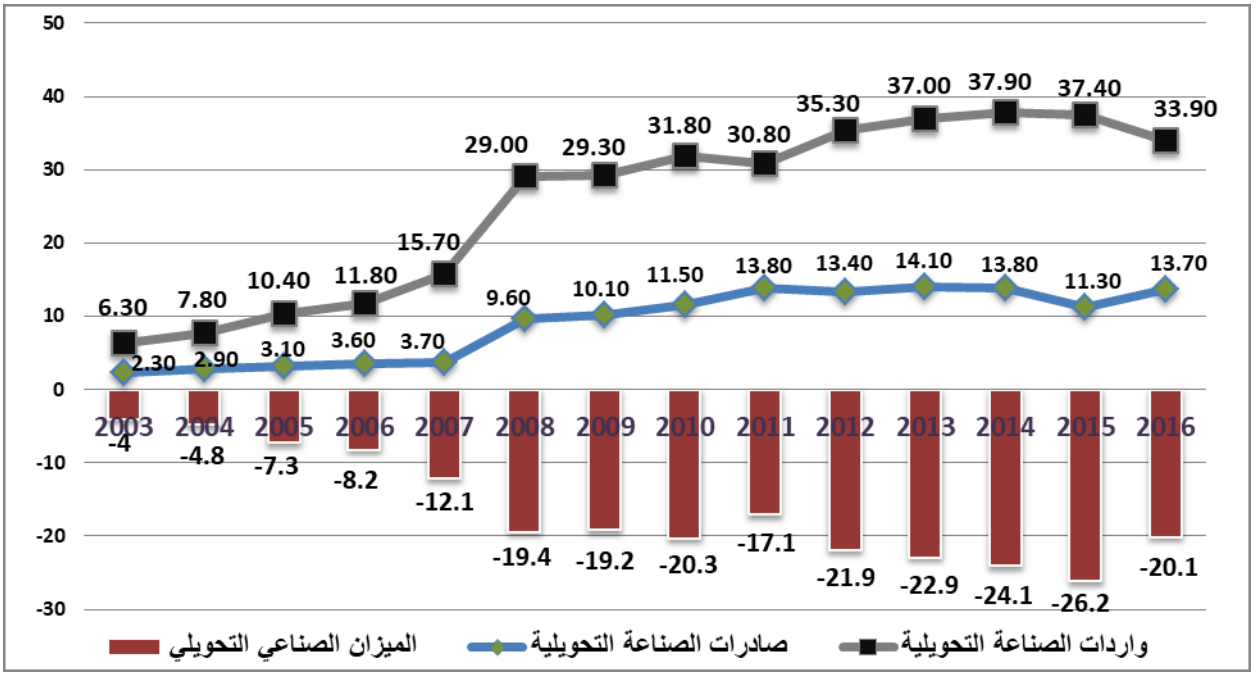

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ب- الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري على الصعيد العالمي

يقدم تقرير(CIP) Competitive Industrial performance للأداء الصناعي التنافسي لعام ٢٠١٨ تقييم وقياس القدرة التنافسية الصناعية للاقتصادات، مما يوفر- قاعدة معلوماتية قيمة- عن نقاط القوة والضعف في قطاعات التصنيع الوطنية، ومدى أهميتها لصانعي السياسات، حيث تقود الصناعات التنافسية عملية التغيير الهيكلي التي يعتمد عليها التطوير من خلال تعزيز القدرة التنافسية[١]، ومن الممكن تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية في ظل ندرة الموارد مما يؤدي

١- قد طورت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي CIP، وأضافت في عام ٢٠١١ مؤشرين جديدين إلى مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي هما؛ البعد الثاني والبعد الثالث، للمزيد من الاطلاع أنظر:

- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة، تحصيل العوائد البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، تقرير التنمية الصناعية، (منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية، ٢٠١١)، ص ص، ١٨-٢٠

إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع[١].على الرغم من تعدد وتباين المؤشرات المستخدمة لغرض معرفة الاتجاه العام لتنافسية قطاع الصناعة التحويلية، وهى المقاييس التي تنطبق على تبيان تنافسية المؤسسات وتشمل المقاييس المعتمدة على التكاليف والإنتاجية والأداء التجاري؛ (الصادرات والواردات والحصص النسبية من الأسواق العالمية– الميزة النسبية الظاهرة والتبادل داخل الصناعة)، يتبين من التعريف السابق أن المؤشر الذي يسمح بالتعرف على المركز التنافسي للقطاع من قبل المنظمة يرتكز بالدرجة الأولى على كل من الأداء التجاري والمحتوى التكنولوجي للقطاع، والمتمثل في مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، الذي تم استخدامه في عام ٢٠٠٣ [٢]، وهو مؤشر مركب مكون من ثمانية مؤشرات تعكس الأبعاد الثلاثة للتنافسية الصناعية، كما طورت اليونيدو مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي لوضع معايير مرجعية للأداء الصناعي التنافسي، حسب اليونيدو UNIDO [٣].

ويتم قياس الوضع التنافسي للصناعة التحويلية في مصر بالاعتماد على بعض المؤشرات منها؛ مؤشرات الأداء التصديري، والمحتوى التكنولوجي لقطاع الصناعة التحويلية في مصر، هي كما في الجدول التالي:

ويتبين من الجدول التالي رقم(٢) مؤشر الأداء التنافسي للصناعة التحويلية في مصر خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٣–٢٠١٨، على النحو التالي:

أ– تدهور المركز التنافسي للصناعة التحويلية المصري وفق مؤشر الأداء الصناعي التنافسي:

مر الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية المصري بمرحلة تذبذب طفيف على مستوى التصنيف بين التحسن من ناحية والتراجع من ناحية أخرى دون أن يكون له تأثير ملموس على الوضع التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في مصر [٤].

ب– محدودية القدرات الإنتاجية والتصديرية للصناعة التحويلية في مصر وفق مؤشر CIP:

1- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) ,Competitive Industrial Performance Report 2018, **Biennial CIP report**, edition 2018,p.9

٢– للمزيد من التفاصيل حول طريقة حساب مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، وأبعاده الأساسية، **أنظر:**

- Shyam Upadhyaya, Shohreh Mirzaei Yeganeh : Competitive Industrial Performance Report 2014, Research, Statistics and Industrial Policy Branch -**Working Paper 12/2014** , (United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna , 2015),pp.2-10
- **United Nations Industrial Development Organization UNIDO**, Competitive Industrial Performance Report 2012/2013/, The Industrial Competitiveness of Nations - Looking back, forging ahead, (United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna, 2013), pp.129-133.

3- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) ,(Competitive Industrial Performance Report 2018, **Biennial CIP report**, edition 2018,), p.10-19.

٤– ميموني سمير، **مرجع سبق ذكره**، ص ص، ١١–١٥.

تبدأ القدرة التنافسية الخارجية محليًا فيما تنتجه البلاد، ويشير موقع مصر في مؤشر التنافسية إلى ضعف القدرة على توسيع وتنويع الإنتاج، وعندما يقترن ذلك بتحليل الطلب المتزايد في العالم، فإنه يدل على أن صادرات مصر لا تزال تتركز حول العديد من المنتجات التي ينخفض الطلب العالمي عليها(١).

كما يتبين من الجدول التالي رقم(٢)، الأداء الضعيف المسجل على مستوى المؤشرات ذات العلاقة بقياس درجة تنافسية الصادرات المدرجة، وهى على النحو التالي:

١- مؤشر القدرة الإنتاجية والتصديرية ونوعيتها:

تشتمل على(مؤشرات البعدين الأول والثالث والمؤشر الرابع للبعد الثاني التي يتضمنها مؤشر الأداء الصناعي التنافسي)، ويمكن التأكيد على ضعف تنافسية الصادرات الصناعية لمصر في الأسواق الدولية عبر الوقوف على أدائها على مستوي مؤشرات طاقتها الإنتاجية والتصديرية ونوعيتها التي تعكس التوجه السائد على المستوى العالمي سواء على مستوى هياكل الإنتاج أو التصدير المتجهة نحو الأنشطة الصناعية الديناميكية ذات المحتوي المتوسط وعالي التقنية سواءً على مستوى الدول المتقدمة أو النامية ذات المنتجات كثيفة الموارد الطبيعية والعمالة وذات المحتوى التكنولوجي المتدني أن تحدث تغييرًا ملموسًا في هيكل صادراتها الأكثر تعقيدًا من حيث محتواها التكنولوجي وذلك بالاستفادة من أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات والاندماج في سلاسل القيمة العالمية(٢).

٢- تدني العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية في مصر:

يعكس تدني العمق التكنولوجي في الصناعة التحويلية سواء على مستوى الكثافة التصنيعية أو نوعية الصادرات ضعف المحتوى التكنولوجي والمعرفي للقطاع، في حين تعرضت الصناعة التحويلية العالمية لتغير جوهري في دورها ووزنها النسبي في الاقتصاد الدولي، بحيث أضحى الاهتمام منصبًا على الأنشطة الصناعية الأكثر تعقيدًا من حيث التصنيف التكنولوجي (المحتوى التكنولوجي متوسط وعالي التقنية)، باعتبارها أكثر جدوى في مجال اعتبارات تعزيز النمو الاقتصادي فضًلا عن كونها تعد مؤشرًا على التطوير والتعمق التكنولوجي في قطاع الصناعة التحويلية، ومن ثم الاقتصاد ككل للأسباب التالية(٣):

١- أشرف حلمى سلامة، دور الدولة في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع المصري من خلال تعظيم الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية، **رسالة دكتوراه**، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١)، ص ص، ١-٥.

2- Hoda Youssef ,Chahir Zaki: From Currency Depreciation to Trade Reform How to Take Egyptian Exports to New Levels? **Policy Research Working Paper 8809**, (Egypt: Cairo University, 2019), pp.21-22.

٣- **للمزيد أنظر:**

أ- تعتبر الأنشطة ذات الكثافة التكنولوجية العالية الأكثر ديناميكية (قياسًا بأداء بقية الأنشطة الصناعية الأخرى المستندة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية والتكنولوجية المتدنية) باعتبارها الأكثر نموًا وأضحت تتمتع بحصص متزايدة سواًء على مستوى التجارة الدولية أو على مستوي المساهمة في القيمة

المضافة للصناعة التحويلية ككل.

ب- كما أنها تعد أقل قابلية لدخول منافسين جدد لأسواقها مقارنة بالأنشطة المستندة على قاعدة الموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الأنشطة المنخفضة التقنية التي تبقى أكثر عرضة للضغوط التنافسية، ومن ثم فهي تتمتع بفرص كبيرة لكي تحقق نموًا متواصلاً وضمان تحقيق هامش ربح مرتفع لفترات زمنية طويلة نسبيًا في ظل محدودية المنافسة أو عدم وجودهاعلى امتداد فترة السبق التكنولوجي.

تمتع الأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع بالقدرة الأفضل على التعلم والانتشار Learning and Spillover، ومن ثم توفير فرص التعلم وعوائده ونتائج الانتشار لقطاعات الصناعة وأنشطة اقتصادية أخرى.

- فادية عبدالسلام، المزايا التنافسية للمنتجات العربية، دراسة حالة الصناعة التحويلية المصرية، ندوة " **حول المزايا التنافسية للمنتجات العربية المنظمة من قبل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية واتحاد الغرف التجارية السورية**، دمشق،٢٠٠٧، ص، ١٠٠ .
- أحمد الكواز، الأداء التنافسي للصناعات التحويلية لعدد من الدول العربية، **مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية**، (الكويت، معهد التخطيط العربي، مجلد رقم ١١، عدد ٢، ٢٠٠٩)، ص، ١٨

جدول رقم(٢)

مؤشر الأداء التنافسي للصناعة التحويلية في مصر على الصعيد العالمي خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨

ترتيب ومؤشر CIP			(البعد الاول) قدرة الدولة على انتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية		(البعد الثاني) العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية للدولة				(البعد الثالث) تأثير الدولة في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي	
الفترة	ترتيب الدولة	مؤشر الاداء التنافسي الصناعي CIP	نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية (بالدولار)	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)	صادرات الصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية الى اجمالي الصادرات التحويلية%	القيمة المضافة للصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية الى القيمة المضافة للصناعة التحويلية %	صادرات الصناعة التحويلية الى اجمالي الصادرات السلعية%	القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى إجمالي GDP %	صادرات الصناعة التحويلية الى صادرات الصناعة التحويلية في العالم %	القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم %
٢٠٠٣	٦٧	٠,٠٣٥	٥٧	٣٢٨	٠,١١٣٥	٠,٣٢١٨	٠,٦٩٦	٠,١٦٦٥	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٣٠
٢٠٠٤	٦٨	٠,٠٣٥	٦٩	٣٢٨	٠,١٠٤٤	٠,٢٩٣٦	٠,٦٨٣	٠,١٦٢٧	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٢٩
٢٠٠٥	٧١	٠,٠٣٥	٧٩	٣٣٦	٠,١١٧٦	٠,٢٨٩٧	٠,٥٧٤	٠,١٦٢٦	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٢٩
٢٠٠٦	٧٢	٠,٠٣٤	٨٧	٣٥٠	٠,١٣٥١	٠,٢٥٧٥	٠,٥٠٠	٠,١٦١	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٢٩
٢٠٠٧	٧٥	٠,٠٣٥	١٠٠	٣٦٩	٠,١١٠	٠,٢٥٧١	٠,٤٩٢	٠,١٦١٣	٠,٠٠٠٨	٠,٠٠٢٩
٢٠٠٨	٦٦	٠,٠٤٦	١٩٨	٣٩١	٠,٢٤٤٥	٠,٢٥٧١	٠,٦٨٤	٠,١٦٢٦	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٣١
٢٠٠٩	٦١	٠,٠٤٩	١٧٢	٣٩٨	٠,٢٧٥٩	٠,٢٤٢٦	٠,٥٨٧	٠,١٦١١	٠,٠٠١٦	٠,٠٠٣٤
٢٠١٠	٦١	٠,٠٤٧	١٩٥	٤١٠	٠,٢٥٨٨	٠,٢٣٨٤	٠,٦٢٣	٠,١٦١٠	٠,٠٠١٥	٠,٠٠٣٣
٢٠١١	٦٤	٠,٠٤٥	٢٢٩	٣٩٨	٠,٢٨٠٥	٠,٢١٣٢	٠,٦٢٣	٠,١٥٦٧	٠,٠٠١٥	٠,٠٠٣١
٢٠١٢	٦٩	٠,٠٤٣	٢٠٩	٣٩٢	٠,٣٠٥٦	٠,٢٠٧٦	٠,٦٢٤	٠,١٥٤٤	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٣١
٢٠١٣	٦٧	٠,٠٤٢	٢٠٨	٣٩٢	٠,١٣٦١	٠,١٨٠٩	٠,٦٥٠	٠,١٥٤٧	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٣١
٢٠١٤	٦٧	٠,٠٤١	٢٠٠	٤٠٢	٠,٣٤٣٦	٠,١٤٠٣	٠,٦٨٧	٠,١٥٨٥	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٣١
٢٠١٥	٦٤	٠,٠٣٧	١٦٠	٤٠٦	٠,٣٢٧٩	٠,١٨٤٩	٠,٦٨٣	٠,١٥٣٧	٠,٠٠١٢	٠,٠٠٣١
٢٠١٦	٦٦	٠,٠٣٦	١٤٥	٤٠٠	٠,٠٣٥٥	٠,١٨٣٩	٠,٦١٨	٠,١٤٨٥	٠,٠٠١٢	٠,٠٠٣١
٢٠١٧	٦٤	٠,٠٣٨	١٧٩	٤١٠	٠,٣٣٧٤	٠,١٨٣٨	٠,٦٧٣	٠,١٤٨٧	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٣١
٢٠١٨	٦٤	٠,٠٣٧	١٨٥	٥٨٦	٠,٣٣٧٤	٠,٢٠٩٤	٠,٦٧٦	٠,١٥٨٥	٠,٠٠١٤	٠,٠٠٤٣

المصدر: تم اعداد الجدول من قبل الباحث بالاعتماد على: بيانات مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي، https://stat.unido.org/CIP

ويتبين من الجدول السابق رقم (٢) أن موقع مصر في مؤشر التنافسية يشير إلى ضعف القدرة الإنتاجية التصديرية على توسيع وتنويع الانتاجية ، مقارنة ذلك بحجم الطلب العالمي ، كما

يدل على أن القدرة التصديرية للصادرات المصرية لا تزال تتركز حول بعض الصناعات الزراعية والصناعية من المنتجات والتي يزيد الطلب عليها عالميًا، ومنها الصناعات الزراعية منها؛ المواد الغذائية والمنسوجات والملابس الجاهزة والمواد الكميائية التي تمتلك بها ميزة تنافسية للصادرات المصرية. وكما يتبين محدودية القدرات الانتاجية والتصديرية للصناعة التحويلية في مصر وفق مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للصناعة التحويلية، وهي على النحو التالي:

أ- مؤشر الطاقة الإنتاجية والتصديرية ونوعيتها؛ (مؤشرات البعدين الأول والثالث والمؤشر الرابع للبعد الثاني التي يتضمنها مؤشر الأداء الصناعي التنافسي):

قد بلغ متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٨ فيما بين حوالي ٥٧ دولار، و١٨٥ على التوالي. وبلغ متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية خلال الفترة حوالي ١٥٤,٥ دولار، وكما بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية خلال الفترة حوالي ١٧٠,٦%، والذي يمثل أحد مؤشري القدرة المصرية على الإنتاج وتصدير لمنتجات الصناعة التحويلية.

ايضاً تطور المؤشر الثاني للبعد الأول وهو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية والذي يمثل احد مؤشري القدرة المصرية على انتاج وتصدير الصناعات التحويلية في مصر مع تطور نصيب الفرد خلال الفترة حيث كان نصيب الفرد حوالي ٣٢٨ دولار والذي أصبح حوالي ٥٨٦ دولار فيما بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨ على التوالي، وبمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية بحوالي ٣٩٣,٥ دولار خلال فترة الدراسة، وبمعدل تغير في نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حوالي ٧٨,٦٥%. كما يتبين وجود قدرة للدولة على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية المصرية بدليل مؤشر نصيب الفرد من صادرات والقيمة المضافة التنافسية للصادرات المصرية في الأسواق العالمية.

ب- تدني العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية في مصر سواء على مستوى الكثافة التصنيعية intensity industrialization أو نوعية الصادرات Export Quality التي تعكس ضعف المحتوى التكنولوجي والمعرفي للقطاع:

كما يتبين تدني العمق التكنولوجي في الصناعات التحويلية في مصر، ومساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، سواء كان على مستوى التصنيع أو نوعية الصادرات، مما يشير إلى ضعف المكون التكنولوجي والمعرفي للقطاع، كما يلاحظ تدني العمق التكنولوجي في الصناعات التحويلية المصرية من الصناعات متوسطة وعالية التقنية إلى إجمالي الصادرات الصناعة التحويلية منذ عام ٢٠٠٣، ٢٠١٨ وبنسبه تمثل حوالي ٠,١١٣٥ % ، ٠,٣٣٧٤ % على التوالي،

وبمتوسط نسبي حوالي ٠,٢٢% خلال الفترة. مما يدل على مدى تراجع وتدني العمق التكنولوجي واستخدمات البحث العلمي والتكنولوجي لهذا القطاع الاستراتيجي في مصر.

كما يلاحظ أيضًا تراجع مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة مما يشير إلى تدني مساهمة الابتكار التكنولوجي في هذا القطاع، وتدني المؤشرات حيث أن نسبة المساهمة حوالي ٠,٣٢١٨%، ٠,٢٠٩٤% في عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨، على التوالي، وبنسبة تغير سلبية بلغت حوالي ٠,٣٥%. وقد تراجعت نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي من ٠,١٦٦٥% في عام ٢٠٠٣، الى ٠,١٥٨٥ % في عام ٢٠١٨ على التوالي. وبمتوسط نمو سلبي بلغ ٤,٨٠% خلال الفترة فيما بين ٢٠٠٣-٢٠١٨. مما يشير إلى أنه مازالت مصر تحتاج الكثير من خلال إعادة هيكلة القطاع وملائمته من بنية أساسية وتنمية الموارد البشرية وبشكل تدريجي، مما لا يحدث خلل في اداء القطاع.

وبالنسبة للبعد الثالث نسبة صادرات الصناعة التحويلية إلى صادرات التحويلية للعالم وتتراوح فيما بين ، ٠,٠٠٠٨%، ٠,٠٠١٤% خلال عامي ٢٠٠٣-٢٠١٨، بمتوسط نمو خلال الفترة يقدر بحوالي ٠,٧٥% . وكذلك المؤشر الثاني للبعد الثالث والذي يمثل تزايد في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من ٠,٠٠٣٠% إلى ٠,٠٠٤٣% خلال فترة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٨، مما يشير الى تقدم وإمكانية القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية المصري، ليعكس القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية لمواكبة التنافسية العالمية وقدرة القطاع على تحقيق معدلات أعلى من التنافسية لبعض الصناعات التي تمتلك ميزة تنافسية عالية عالميًا.

ثانيًا: القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الاقتصاد الكيني

قد مر مؤشر الأداء الصناعي التنافسي بعديد من التطورات التي قامت بها اليونيدو حيث قامت بتطوير مؤشر قياس الأداء الصناعي التنافسي، والذي يقيم الأداء الصناعي بإستخدام مؤشرات عن قدرة الاقتصاد على إنتاج وتصدير السلع المصنعة تنافسيًا [1]. وفيما يلي، يهدف هذا الجزء إلى بيان مدى تطور الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية، وكذلك مدى تطور الأداء التنافسي للصناعة التحويلية في كينيا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨، على النحو التالي:

أ- الميزان الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد الكيني

اعتمدت البلدان الصناعية الحديثة Modern Industrialized Countries (MICs) في سبعينيات القرن العشرين، على استراتيجية للتصنيع التي تقودها الصادرات، حيث تم تقديم حوافز

١- منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، تقرير التنمية الصناعية، كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة، (النمسا، فيينا،٢٠١١)، ص ص، ١١-١٤.

لتشجيع الصادرات غير التقليدية والصادرات الكينية ذات طبيعة أساسية إلى حد كبير، وبالتالي، يمكن تفسير استراتيجية التصنيع القائمة على التصدير على أنها الترويج لمنتجات الصناعة التحويلية غير تامة الصنع، بمعنى آخر، تشجيع على تنويع الصادرات، ويمكن أن يشمل على صادرات السلع الأساسية الأولية منخفضة التكنولوجيا. وتم التأكيد على تعزيز الصادرات في الرؤية ٢٠٣٠، على الرغم من عدم وجود إطار متكامل من السياسات لدعم تلك الصادرات، مع إمكانية التغلب على هذا التحدي في الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات وترويجها والتي هي قيد التطوير، وتهدف إلى زيادة الصادرات بنسبة ٢٠٪ بحلول عام ٢٠٢٢ [١].

شكل رقم (٨)

تطور الميزان الصناعي التنافسي للصناعات التحويلية الكينية خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨

القيمة بالمليار دولار بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠

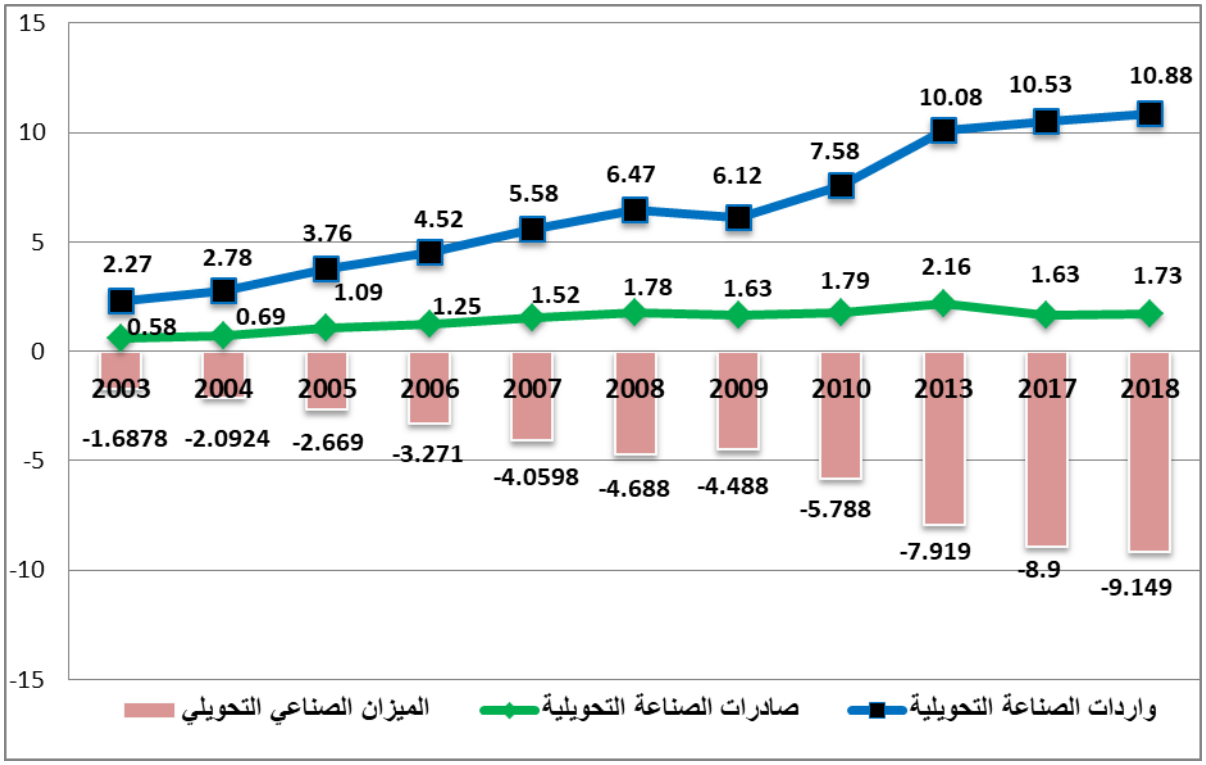

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي

ويوضح الشكل رقم (٨) أنه قد مرت واردات الصناعة التحويلية بالارتفاع خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٨ وبقيم ٢,٢٧، ١٠,٨٨ مليار دولار على التوالي، ثم حدوث زيادة في قيمة الواردات لتصل عام ٢٠٠٨ إلى ٦,٤٧ مليار دولار تقريبًا، ثم حدوث تراجع في عام ٢٠٠٩ في

1- Phyllis Wakiaga: Manufaturing Priority Agenda, Sparking Kenya's IndustrialN Transformation for Job Creation, Kenya Association of Manufacturers,2018),p.27

قيمة الواردات لتسجل حوالي ٦,١٢ مليار دولار، ثم حدوث تزايد في الواردات حتى عام ٢٠١٨ حيث بلغت قيمتها حوالي ١٠,٨٨ مليار دولار وبقيمة عجز في الميزان الصناعي التحويلي تقدر بحوالي ٩,١٤٩ مليار دولار من نفس العام، وتزايد في قيمة الواردات خلال عامي ٢٠١٠، ٢٠١٨، من ٧,٥٨ الى ١٠,٨٨ مليار دولار على التوالي، وبفارق حوالي ٣,٣ مليون دولار، حيث تزايدت قيمة الصادرات فيما بين عامي ٢٠١٠، ٢٠١٣، بقيم حوالي١,٧٩، ٢,١٦ مليار دولار على التوالي، ثم تراجعت قيمة الصادرات التحويلية من ٢,١٦ إلى١,٣٧ مليار دولار وبفارق حوالي ٠,٧٩ مليار دولار فيما بين العامين ٢٠١٣- ٢٠١٨. كما تطورت قيمة عجز الميزان الصناعي التحويلي في عام ٢٠١٨ لتبلغ حوالي ٩,١٤٩ مليار دولار والتي تعتبر أعلى قيمة عجز للميزان الصناعي التحويلي، مقارنة بقيمة العجز البالغ حوالي ١,٦٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٣. وأيضًا وجود اتجاه عكسي بين قيمة واردات وصادرات قطاع الصناعة التحويلية حيث تزايدت قيمة الواردات التي بلغت حوالي ١٠,٨٨ مليار دولار في عام ٢٠١٨ مقارنة بقيمة الواردات في عام ٢٠١٠ والبالغ حوالي ٧,٥٨ مليار دولار على التوالي، وفي المقابل حدوث تذبذب فيما بين تزايد وتراجع في قيمة الصادرات والتي تراجعت بقيمة بلغت حوالي١,٧٣مليار دولار في عام ٢٠١٨ مقارنة بعام ٢٠١٠.

ب- الوضع الصناعي التنافسي لقطاع الصناعة التحويلية الكيني بالاعتماد على بعض المؤشرات العالمية

تقود الصناعات التنافسية عملية التغيير الهيكلي بالنسبة للاقتصادات، والتي يعتمد عليها التطوير من خلال تعزيز القدرة التنافسية لتلك الاقتصادات، ومن الممكن تحقيق أقصى قدر من الكفاءة الاقتصادية في ظل ندرة الموارد مما يؤدي إلى تحقيق الرفاهية للمجتمع [١]. وتُعرَّف دراسة Sanjaya Lall,1987، القدرة التنافسية الصناعية على أنها قدرة الدولة على زيادة وجودها في الأسواق الدولية والمحلية بالتزامن مع التطور في القطاعات الصناعية والأنشطة ذات المحتوى عالي القيمة والمحتوى التكنولوجي، فإن التنافس الصناعي ليس أكثر من - تعلم التصنيع- الدولي والتحويل المستمر للهيكل الصناعي للاقتصاد[٢].

يعتبر التعلم الدولي من أحد المصادر الرئيسية للمكاسب الدولية وليس التجارة الدولية فقط، حيث تواجه الشركات في بلد واحد تحديات من منتجات ذات أسعار منخفضة من الخارج، وتسعى تلك الشركات بالتعلم من خلال إحدى الطرق؛ إما بكيفية تخفيض التكاليف، أو الخروج من السوق، وفي أحسن الأحوال بعض هذه الشركات تسعى للتعلم وتبقى متواجدة في الأسواق. بالإضافة إلى ذلك،

1- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO ,) Competitive Industrial Performance Report 2018, **Biennial CIP Report**, edition 2018,), p.10-17.

2- Sanjaya Lall: **Technological Capabilities and Industrialization**, (London: Oxford, Institute of Economics and Statistics, Macmillan Press, 1987), pp.2-5

عندما يتم اختراع منتج جديد في دولة ما، فإن أول خطوة ستقوم بها كل الدول الأخرى هو تعلم كيفية صناعة هذا المنتج الجديد، أو يمكن أن تكتسب من الأسواق الدولية وتصبح أكثر قدرة على المنافسة صناعيًا وذلك إذا طورت من قدراتها التكنولوجية وزادت من طاقتها الإنتاجية واستثمرت في بنيتها التحتية، وبالتالي تتطلب زيادة القدرة التنافسية الصناعية تدخلات سياسية انتقائية يتم من خلالها استغلال المزايا النسبية مما يؤدي الى تحقيق أو خلق مزايا تنافسية جديدة للدولة(١).

يعكس تقرير الأداء الصناعي التنافسي، وهو مؤشر مركب مكون من ثماني مؤشرات الأبعاد الثلاثة للتنافسية الصناعية حسب اليونيدو United Nations Industrial Development Organization (UNIDO)(٢)، وسيتم الاعتماد على بعض المؤشرات ذات الصلة ويعني بها مؤشرات الأداء الصناعي التنافسي Competitive Industry Performance Index، منها الأداء التصديري اي قدرة كينيا على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية، والمحتوى التكنولوجي لقطاع الصناعة التحويلية في كينيا، تأثير كينيا في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي. كما يتبين في الجدول على النحو التالي:

ويتبين من هذا الجدول التالي رقم (٤) موقع كينيا في مؤشر التنافسية والذي يشير إلى ضعف القدرة الانتاجية التصديرية على توسيع وتنويع الإنتاجية ، وعندما يقارن ذلك بحجم الطلب العالمي ، فإنه يدل على أن القدرة التصديرية للصادرات الكينية لا تزال تتركز حول بعض الصناعات الزراعية والصناعية وهى من المنتجات التي يزيد الطلب عليها عالميًا، ومنها الصناعات الزراعية الخام منها؛ البن والشاي الكيني التي تمتلك بها ميزة تنافسية للصادرات الكينية. وكما يتبين محدودية القدرات الانتاجية والتصديرية للصناعة التحويلية في كينيا وفق مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للصناعة التحويلية، وهي على النحو التالي:

يتضح تطور متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة منذ عام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١٨ فيما بين حوالي ٣٧ دولار، و٤٤ على التوالي. وبمتوسط معدل نمو خلال الفترة حوالي ١٨,٩١%، والذي يمثل أحد مؤشري القدرة الكينية على الإنتاج وتصدير لمنتجات الصناعة التحويلية، وكان متوسط نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية حوالي ٥٠,٢٥ دولاراً للفرد خلال الفترة فيما بين عامي ٢٠٠٣ –٢٠١٨، على التوالي.

أيضًا تطور المؤشر الثاني للبعد الأول وهو نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية والذي يمثل أحد مؤشري القدرة الكينية على انتاج وتصدير الصناعات التحويلية في كينيا مع تطور

(1) United Nations Industrial Development Organization, **The Industrial Competitiveness of Nations, Competitive Industrial Performance** ,Report 2012/2013,(Vienna 2013),p.7

(2) United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) ,**Op.cit**, p.17-19.

نصيب الفرد خلال الفترة حيث كان نصيب الفرد حوالي ١٠٤ دولار والذي أصبح حوالي ١٢٥ دولار فيما بين عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨ على التوالي، وبمتوسط نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعات التحويلية بحوالي ١٢٠,٩ دولار خلال فترة الدراسة، وبمعدل تغير في نصيب الفرد من القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية حوالي ١٢%.

يتبين وجود ضعف تنافسية الصادرات الكينية في الأسواق العالمية كما يتبين من المؤشر الاول للبعد الثالث.

كما يتبين تدني العمق التكنولوجي في الصناعات التحويلية في كينيا، ومساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، سواء كان على مستوى التصنيع أو نوعية الصادرات، مما يشير إلى ضعف المكون التكنولوجي والمعرفي للقطاع، كما يلاحظ تدني العمق التكنولوجي في الصناعات التحويلية الكينية من الصناعات متوسطة وعالية التقنية إلى إجمالي الصادرات التحويلية منذ عام ٢٠٠٣، ٢٠١٨ وبنسبة تمثل حوالي ٠,١٦٣٢ % ، ٠,١٩٩٠ % على التوالي. وبمتوسط نسبي حوالي ٠,٠٣٥% خلال الفترة. مما يدل على مدى تراجع وتدني العمق التكنولوجي واستخدمات البحث العلمي والتكنولوجي لهذا القطاع الاستراتيجي والهام في كينيا، وذلك في ظل النتائج المبينة كما في الجدول التالي رقم(٤).

كما يلاحظ أيضًا تراجع مساهمة القيمة المضافة للصناعات التحويلية متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة للصناعات التحويلية خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٨) مما يشير إلى تدني مساهمة الابتكار التكنولوجي في هذا القطاع، وتدني المؤشرات حيث أن نسبة المساهمة حوالي ٠,١١٢٧%، ٠,١٤٩٨% في عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨، على التوالي، وبنسبة تغير ٠,٣٢٩% . مما يشير إلى أنه مازالت كينيا تحتاج الكثير لإعادة هيكلة القطاع وملائمته في ادخال التكنولوجيا والبحث العلمي بشكل تنظيمي وتدريجي مما لا يحدث خلل في أداء القطاع وبشكل تدريجي. كما حدث تراجع في نسبة مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من ٠,١١٧٤% في عام ٢٠٠٣، الى ٠,٠٨٠٥ في عام ٢٠١٨ على التوالي. وبمتوسط نمو حوالي ٠,١٠٢٥% أي يمثل ١٠,٢٥% خلال الفترة فيما بين ٢٠٠٣-٢٠١٨ على التوالي.

وبالنسبة للبعد الثالث نسبة صادرات الصناعة التحويلية الى صادرات التحويلية للعالم وتتراوح فيما بين عامي ٢٠٠٣-٢٠١٨، ٠,٠٠٠٢%، ٠,٠٠٠٢% خلال فترة الدراسة بمتوسط نمو خلال الفترة يقدر بحوالي صفر%، وكذلك المؤشر الثاني للبعد الثالث والذي يمثل تراجع القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية من ٠,٠٠٠٤% في عام ٢٠٠٣ الى ٠,٠٠٠٤% في عام ٢٠١٨، مما يشير الى ضعف القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية الكيني، ليعكس عدم القدرة التنافسية لقطاع الصناعة التحويلية لمواكبة التنافسية العالمية وعدم قدرة القطاع على تحقيق معدلات أعلى من التنافسية.

جدول رقم(٤)

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للصناعة التحويلية في كينيا خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠١٨

ترتيب ومؤشر CIP لكينيا			(البعد الأول) قدرة كينيا على إنتاج وتصدير منتجات الصناعة التحويلية		(البعد الثاني) العمق التكنولوجي للصناعة التحويلية في كينيا				(البعد الثالث) تأثير كينيا في قطاع الصناعة التحويلية على الصعيد العالمي	
الفترة	ترتيب الدولة	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي للصناعة التحويلية CIP	نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية (بالدولار)	نصيب الفرد من القيمة المضافة للصناعة التحويلية (بالدولار)	صادرات الصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية الى اجمالي الصادرات التحويلية %	القيمة المضافة للصناعة التحويلية متوسطة وعالية التقنية الى القيمة المضافة للصناعة التحويلية %	صادرات الصناعة التحويلية الى اجمالي الصادرات السلعية %	القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى إجمالي %GDP	صادرات الصناعة التحويلية الى صادرات الصناعة التحويلية في العالم %	القيمة المضافة للصناعة التحويلية الى القيمة المضافة للصناعة التحويلية في العالم %
٢٠٠٣	١٠٣	٠,٠١٣	٣٧	١٠٤	٠,١٦٣٢	٠,١١٢٧	٠,٤٩٨٨	٠,١١٧٤	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٤	١١٦	٠,٠١٠	٢١	١١٦	٠,١٧٦٦	٠,١١٧٨	٠,٣٧٥٧	٠,١١٤٢	٠,٠٠٠١	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٥	١٠٣	٠,٠١٣	٥٤	١١٨	٠,١٥١٤	٠,٠٩٦٤	٠,٥٨١٤	٠,١١٢٧	٠,٠٠٠٣	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٦	١٠٦	٠,٠١٢	٤٩	١٢٢	٠,١٨٠٤	٠,٠٩٣٦	٠,٥٢٥٣	٠,١١٢٧	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٧	١٠٧	٠,٠١٣	٥٥	١٢٤	٠,٢٠٩٨	٠,٠٨٤٧	٠,٥١٨٤	٠,١١٠٨	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٨	١٠٩	٠,٠١٢	٥٨	١٢٢	٠,١٧٦٨	٠,٠٧٩٣	٠,٤٩٥٦	٠,١١١٠	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠٠٩	١٠٤	٠,٠١٤	٥٤	١١٧	٠,٢٥٦٩	٠,١٢٢٨	٠,٤٩٧٦	٠,١٠٦٣	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٥
٢٠١٠	١٠٦	٠,٠١٣	٦٠	١١٩	٠,٢٤٩٣	٠,١٠٢٥	٠,٤٨٨٥	٠,١٠٢٥	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١١	١٠٨	٠,٠١٢	٦٠	١٢٥	٠,٢٤٩٣	٠,١٠٧٩	٠,٤٨٨٥	٠,١٠٣٦	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٥
٢٠١٢	١١١	٠,٠١١	٥٧	١٢١	٠,٢١٦٢	٠,١٣٠٥	٠,٤٨٦٦	٠,٠٩٨٥	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٣	١١١	٠,٠١٢	٥٧	١٢٤	٠,٢١٦٢	٠,١٣٠٤	٠,٤٨٦٦	٠,٠٩٨٣	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٤	١١١	٠,٠١١	٥٧	١٢٤	٠,٢١٦٢	٠,١٢٤٧	٠,٤٨٦٦	٠,٠٩٨٣	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٥	١٠٧	٠,٠١١	٥٧	١٢٥	٠,٢١٦٢	٠,١٣٤٠	٠,٤٨٦٦	٠,٠٩٣٧	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٦	١١٣	٠,٠٠٩	٤٢	١٢٦	٠,٢١٦٢	٠,١٥٠	٠,٤١٥٧	٠,٠٩٠٩	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٧	١١٥	٠,٠٠٩	٤٢	١٢٣	٠,١٩٩٠	٠,١٤٩٨	٠,٤١٥٧	٠,٠٨٦٨	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤
٢٠١٨	١١٥	٠,٠٠٩	٤٤	١٢٥	٠,١٩٩٠	٠,١٤٩٨	٠,٤٢٠٢	٠,٠٨٥٠	٠,٠٠٠٢	٠,٠٠٠٤

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات اليونيدو لسنوات الدراسة، https://stat.unido.org/CIP

نتائج الدراسة والتوصيات

تشير النتائج إلى أن مصر تستحق مكانة أكبر على الساحة التنافسية العالمية للاقتصاد، حيث يتمتع الاقتصاد المصري بمقومات هائلة ويمتلك موارد غنية ومتنوعة مما يجعل منه اقتصادًا واعدًا، ويتيح له فرصًا للنمو والتنمية، حيث تمت بلورة ملامحها العريضة في استراتيجية التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وقد جاءت مصر في المرتبة ٩٤ طبقًا لمؤشر التنافسية الدولية من بين ١٤٠ دولة في عام ٢٠١٧، وتمت دراسة وضعها التنافسي في إطار التقرير الصادر في عام ٢٠١٨ وتحليل قدرتها النسبية على المنافسة الاقتصادية دولياً، حيث تقدمت مصر في الترتيب العالمي إلى المرتبة ٩٣ من بين ١٤١ دولة في عام ٢٠١٩، يرجع ذلك إلى نجاح برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته مصر في نوفمبر ٢٠١٦ ويسير بخطوات صحيحة.

كما تشير نتائج الأهمية النسبية للقيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في مصر، قد تغيرت مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بتغيرات ملحوظة تتراوح فيما بين ١٤,٤%، ١٦,٧٩% خلال عامي ٢٠٠٣، ٢٠١٨ على التوالي.

وتشير النتائج إلى أن التصنيع في كينيا يمثل أقل من ١٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وتشغل العمالة في هذا القطاع على حوالي ١٣٪ من العمالة الرسمية.

كما تشير النتائج أيضًا إلى أن قطاع الصناعات التحويلية الكيني يعد ركيزة أساسية من خلال روابطه القوية بين القطاعات الاقتصادية في الاقتصاد، ولتحقيق رؤية الدولة المتمثلة في أن تصبح كينيا ذات قدرة تنافسية على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠.

تطور مساهمة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في كينيا، والتي ابتدأت بها وقدرت بنسبة بلغت ٩,٧١% في عام ٢٠٠٣، إلا أنها انتهت بنسبة أقل بلغت ٧,٧٧% في عام ٢٠١٨، ، وبنسبة تغير بلغت ١,٠٩% تقريبًا خلال فترة الدراسة، ظل مساهمة القيمة المضافة لقطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في كينيا شبه ثابت إلى حد ما عند حوالي ١١٪ وبمتوسط نمو بلغ ١١,٥١% خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ ، مقارنةً بالبلدان النامية مثل الصين وجنوب إفريقيا وفيتنام، التي تمتلك العديد منها مساهمة الصناعة التحويلية في إجمالي الناتج المحلي أكثر من٢٠٪، مقارنة بمساهمة قطاع الصناعات التحويلية في كينيا في الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير، والمقارنة مع بعض دول شرق إفريقيا منها؛ بوروندي وإثيوبيا ورواندا وتنزانيا وأوغندا، فقد ظل أعلى من المتوسط. ومع ذلك، فإن الاتجاه الثابت لنصيب الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي ليس في كينيا فقط، بل كان اتجاه عالمي، حيث أصبح قطاع الخدمات أكثر

أهمية على الصعيد العالمي، حيث انخفضت مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.

التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

أ- توصيات خاصة بالحالة المصرية:

١- يجب العمل على دعم الصناعات التحويلية ذات المحتوى التكنولوجي لزيادة حجم صادراتها، ومن ثم يؤدي إلى تحسين قدراتها التنافسية، لما لها من تأثير إيجابي على الأداء الصناعي التنافسي.

٢- ضرورة الاهتمام بتطوير مهارات العاملين، ورفع إنتاجيتهم، حيث تعاني مصر من إنخفاض إنتاجية العمالة في كثير من القطاعات الاقتصادية.

٣- زيادة الاهتمام والتوعية بمسألة معدل النمو السكاني، حيث أن انخفاض معدلات النمو السكاني تؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من القيمة المضافة من الصناعات التحويلية وأيضًا في نصيب الفرد من صادرات الصناعة التحويلية، ومن ثم تؤدي إلى تحسين وضع مصر في مؤشرات التنافسية العالمية، حيث أن زيادة معدلات النمو السكاني تمتص النمو الاقتصادي المحقق.

٤- العمل على وضع استراتيجية لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال وضع حوافز استثمارية لجذب الاستثمارات الداعمة للاقتصاد والتي تساهم في تعميق التصنيع المحلي، وتقليل حجم الاستيراد والمساهمة في سد عجز الموازنة العامة للدولة.

٥- يجب إعادة النظر في القوانين والتشريعات الخاصة بقطاع الصناعة التحويلية، وبشكل خاص قانون الضرائب من خلال منح حوافز ضريبية بالقطاعات الفرعية المختلفة لقطاع الصناعة التحويلية في مصر.

ب- توصيات خاصة بالحالة الكينية:

١- تعزيز الروابط بين القطاعات المختلفة في الاقتصاد الكيني، ولا سيما قطاع التصنيع.

٢- يجب منح حوافز لتشجيع الاستثمار الأجنبي لتعزيز الحصول على التكنولوجيا في الصناعة التحويلية الكينية، وتشمل العوامل التي تساهم في جذب الاستثمار وتنمية مهارات العمالة، والبنية التحتية.

٣- وضع برامج لزيادة قدرات المصدرين المحليين على توفير المنتجات المطلوبة (المصدرة) من حيث نوع المنتج وجودته وكميته وسعره ودرجة الثقة.

٤- ينبغي زيادة وتنويع سلة صادرات الصناعة التحويلية الكينية، ورفع كفاءتها، وزيادة الكثافة التكنولوجية في الانتاج، وتحسين الانتاجية.

٥- لابد من إنشاء قاعدة معلوماتية لدعم قطاع الصناعة التحويلية، لتوفير كافة البيانات والمعلومات عن السلع والأسواق سواء الداخلية والخارجية، مما يؤدي الى توفر المعلومات عن الأسواق الخارجية التنافسية، حيث تمثل المعلومات نفط القرن الواحد والعشرين.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

١- الكتب

- **نورمان كلارك، الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة محمد رضا محرم،(القاهرة:الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦).**

٢- الدوريات

١- أحمد الكواز، الأداء التنافسي للصناعات التحويلية لعدد من الدول العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، (الكويت، معهد التخطيط العربي، مجلد رقم ١١، عدد ٢، ٢٠٠٩)

٢- إجلال راتب وآخرون، "تحقيق التنمية المستدامة في ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات"، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية،(معهد التخطيط القومى، عدد رقم ٢٣٠، ٢٠١١).

٣- ــــــــــــــــ، بناء قواعد تصديرية صناعية للاقتصاد المصرى، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، (معهد التخطيط القومى، عدد رقم ٢٤٨، ٢٠١٣).

٤- الاسكوا، سياسة الابتكار للتنمية المستدامة الشاملة في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، بيروت،٢٠١٧.

٥- رشدي فتحي محمود، دور الاستثمار في الاقتصاد المعرفي في التحول الهيكلي للاقتصاد المصري، (جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلد رقم ٢١، العدد الأول، ٢٠٢٠)

٦- رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة تحليل لأخطر مشكلات الرأسمالية المعاصرة، سلسلة عالم المعرفة، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، العدد٢٢٦، ١٩٩٧).

٧- سامية عمار، القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد٢٠، ٢٠٠٤)

٨- عابدي محمد السعيد، رأس المال البشري والإبتكار في المؤسسة الجزائرية، مجلة المثني للعلوم الادارية، (الجزائر، عنابة، جامعة باجي مختار، مجلد رقم ٤، العدد ١٠، ٢٠١٤)

٩- عبلة عبد الحميد بخاري، التنمية والتخطيط الاقتصادي: نظريات النمو والتنمية الاقتصادية ، (جامعة الملك عبدالعزيز، كلية الاقتصاد والإدارة ،٢٠١٣).

١٠- فادية محمد أحمد عبد السلام، وآخرون، سعر الصرف وعلاقته بالاستثمارات الأجنبية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، (القاهرة: معهد التخطيط القومى، رقم ٢٩١، ٢٠١٨)

١١- نزار كاظم صباح، إمكانات البحث العلمي والتطوير في البلدان العربية المختارة ودوره في تعزيز القدرة التنافسية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، (جامعة القادسية: كلية الادارة والاقتصاد، مجلد ١٢، عدد ١، ٢٠١٠).

١٢- نهلة محمد حسن، وآخرون، الوضع التنافسي الدولي لمصر: دراسة تحليلية للبنية الاساسية في مصر، (كلية السياحة والفنادق، المجلة الدولية لتراث السياحة ، المجلد١٠، عدد١، ٢٠١٧)

١٣- هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، الصناعات التحويلية في افريقيا الفرص والتحديات مع التركيز على مصر وتونس، (الامارات، المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلة العربية للادارة، ٢٠١٣)

١٤- هيام خزعل ناشور، واقع ومؤشرات تطور أداء قطاع الصناعة التحويلية في المملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها، مجلة التنمية البشرية والتعليم للابحاث التخصيصية، (جامعة البصرة، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد (٤) ، المجلد (٤)، ٢٠١٨)

١٥- وزارة التخطيط، سلسلة أوراق اقتصادية، (القاهرة: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، معهد التخطيط القومي، العدد (٨)، ٢٠٠٩).

١- اوراق بحثية

١- فادية عبدالسلام، المزايا التنافسية للمنتجات العربية، دراسة حالة الصناعة التحويلية المصرية، ندوة" حول المزايا التنافسية للمنتجات العربية المنظمة من قبل الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية واتحاد الغرف التجارية السورية، (دمشق: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ،٢٠٠٧).

٢-نمر هاشم، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الانشطة الاقتصادية ISIC4، (المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة).

٣-هويدا عبدالعظيم عبدالهادي، الصناعة التحويلية المصرية ودورها في دعم الصناعة في دول حوض النيل" ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومستقبل علاقات مصر بدول حوض النيل، أعمال المؤتمر الدولي" معهد البحوث والدراسات الإفريقية بالأشتراك مع مركز البحوث الإفريقية ومركز تنمية الموارد البشرية في إفريقيا وجمعية خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،(جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية)

٤- الرسائل العلمية

١- أشرف حلمى سلامة، دور الدولة في زيادة الرفاهية الاقتصادية للمجتمع المصري من خلال تعظيم الاستفادة من قطاع الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراه، (كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١١)

٢- رحاب حلمي منصور، البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مصر كركيزة أساسية للتنمية القائمة على المعرفة، رسالة ماجستير، (القاهرة، معهد التخطيط القومي،٢٠١٧)

٣- روحية محمد رفعت، أثر الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على تعزيز القدرة التنافسية للصناعات الالكترونية في مصر، رسالة ماجستير، (جامعة بنها، كلية التجارة، ٢٠١٤)

٤- عبد السلام محمد السيد عوض، الاستثمار في البحث العلمي والتطوير التكنولوجي كمصدر للقدرة التنافسية للاقتصاد المصري، رسالة دكتوراه، (جامعة بنها، كلية التجارة، ٢٠٠٧).

٥- غادة عبدالرحيم بشر، اقتصاديات البحث العلمي وتاثيرة على النمو الاقتصادي المصري، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠٠٨)

٦-كبداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية، رسالة دكتوراه، (الجزائر: جامعة أبي بكر بلقايد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير والعلوم التجارية، ٢٠١٣).

٧-ماهر حسن محمد حمد، تأثير تغير سعر الصرف على الصادرات والواردات في مصر، رسالة ماجستير، (غزة، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، ٢٠١٨)

٨-محمد احمد عيد، أثر تطور البحث العلمي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، رسالة ماجستير، (جامعة القاهرة: كلية الدراسات الافريقية العليا،٢٠١٧)

٩- مي على الدين محمد حسان، الجدوى الاقتصادية للبحوث التطبيقية والتطوير في قطاع الصناعة المصري، رسالة ماجستير، (جامعة عين شمس، كلية التجارة،٢٠٠٩).

١٠- نيفين حسين محمد محمود، القدره التنافسيه للصادرات الصناعية المصرية في ظل آليات الاقتصاد العالمي الجديد مع التطبيق علي بعض الصناعات التحويلية، رسالة دكتوراة، (جامعة عين شمس، كلية التجارة،٢٠٠٤)

١١- هيثم محمد عبد القادر سلامة، دور البحث العلمي في زيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج في ظل تحرير التجارة العالمية، رسالة دكتوراه،(جامعة عين شمس، كلية التجارة، ٢٠١١).

٥- <u>تقارير</u>

١- البنك المركزي المصري، المجلة الاقتصادية، (قطاع البحوث والتطوير والنشر، المجلد الثامن والاربعون، العدد الاول، ٢٠٠٨)
٢- المجلس الوطني المصري للتنافسية، وضع مصر التنافسي في عامي ٢٠١٦-٢٠١٧
٣- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤" الشباب وتوطين المعرفة- دولة الامارات العربية المتحدة"، (الامارات العربية المتحدة، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، دار الغرير للطباعة والنشر، ٢٠١٤)،
٤- تقرير اليونسكو للعلوم حتى ٢٠٣٠، (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠١٥)
٥- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية،" تقرير التنمية الصناعية لعام ٢٠١٦: دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، نظرة عامة، ٢٠١٦).
٦- ـــــــــــــــــــــــــــــ، تقرير التنمية الصناعية، كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة من أجل تكوين مستدام للثروة، (النمسا، فيينا،٢٠١١)
٧- ـــــــــــــــــــــــــــــ، دور التكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية الشاملة والمستدامة، تقرير التنمية الصناعية ، ٢٠١٦
٨- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، تقرير متابعة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال العام المالي ٢٠١٢/١١، الربع الرابع من العام، ٢٠١٢.

ثانيا: المراجع باللغة الإنجليزية

A- **Articles**

1- Aghion, Philipp, Peter Howitt".A Model of Growth through Creative Destruction Econometrics, The Journal of Political Economy, (USA: New York University Department of Economics Society , Vol.60, No.2, 1992)
2- Bushati, Edi, and others: Digital economy and technological readiness: impact on economic competitiveness in Kosovo, International Journal of Business and Technology, UBT International Conference., (Kosovo, University for Business and Technology, 2018)
3- Charls, I. Jones:R&D Based Models of Economic Growth ,The Journal of Political Economy, (USA: University of Chicago Press , Vol.103,No.4,August 1995)

4- Danja, Kabir Haruna: Foreign Direct Investments and the Nigerian Economy ,American Journal of Economics, (Uganda:Kampala, Kampala International University, 2012)

5- Ewert, P.J. Kleynhans: Factors Determining Industrial Competitiveness and the Role of Spillovers, The Journal of Applied Business Research, (South Africa: North-West University, Vol. 32, No. 2, 2016)

6- Gobna, Obida: Determinants of Foreign Direct Investment in Nigeria: An Empirical Analysis,Global Journal of Human Social Science,(Nigeria: Abuja, University of Abuja, Vol. 10 Issue 1, April 2010)

7- Grossman, Gene M., Elhanan Helpman: Quality Ladders in the theory of Growth, the Review of Economic Studes, (Oxford University Press, Vol.58, No.1.January 1991)

8- Liu, Jiayue and Jing Xie :Environmental Regulation, Technological Innovation, and Export Competitiveness: An Empirical Study Based on China's Manufacturing Industry, International Journal of Environmental Research and Public Health,(China,south- centeral university for nationalities,wuhan 430074, vol.17,no. 4,2020)

9- Richard, Nelson and Sidney G. Winter. The Schumpeterian Trade off Revised, American Economic , The American Economic Review, (U.S.A: American Economic Association ,Vol. 72, No. 1, 1982,)

10- Siudek, Tomasz, Aldona Zawojska. Competitiveness in the Economic Concepts, Theories and Empirical Research, Acta Sci. Pol., Oeconomia, (Poland: Warsaw University of Life Sciences – SGGW, Faculty of Economic Sciences, Vol.13, No.1, 2014)

B- Papers:

1- Blanco, Luisa; Prieger, James; and GU, Ji. "The Impact of Research and Development on Economic Growth and Productivity in the US States". Pepperdine University, School of Public Policy Working Papers.(USA: School of Public Policy Pepperdine University , 2013)

2- Badran, Mona Farid, Technological change and its impact on the labor market in Egypt, Presented at the 2nd MENA International Telecommunications Society Conference (ITS), Aswan, Egypt and received the Best Paper Award in this conference, (Egypt ,Faculty of Economics & Political Science, Cairo University,2018)

3- Chen, Derek H. and Others: Knowledge and Development: A Cross-Section Approach. Policy Research Working Paper; No.3366. World Bank, Washington, D.C,2004
4- Dogan, Ebru: The Effect of Innovation on Competitiveness,(Turkey: Istanbul, Istanbul University, Faculty of Economics, 2016),
5- El-ehwary, Naglaa and Manal Metwally: Labor Market Competitiveness, and Flexibility, Working Paper.0129,(Egypt: Cairo, Economic Research Forum,2018)
6- Evans, Rioba Martin :Manufacturing Industry and Economic Growth in Kenya: A Kaldorian Aproach For (1971-2013), Requirments of Masters, (Kenya: Nairobi, University of Nairobi, 2014)
7- Kumral, Neşe, Çağaçan Değer: Competitive Industrial Performance Index and It's Drivers: Case of Turkey and Selected Countries, International Conference on Emerging Economic Issues in a Globalizing World, Đzmir, (Turkey, Ege University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Vol. 9, No. 4,2009)
8- Repuplic of Kenya: Eye on the " Big Four", (Kenya, Nairobi, the 10th Edition, 2018),
9- Schmidt, Tobias, Christian Rammer : Non-technological and technological innovation: Strange Bedfellows", Discuss on Paper No. 07-052, 2005
10- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO),Competitive Industrial Performance Report 2018, Biennial CIP report, edition 2018
11- ———,, Competitive Industrial Performance Report 2012/2013/, The Industrial Competitiveness of Nations - Looking back, forging ahead, (United Nations Industrial Development Organization-UNIDO-, Vienna, 2013),
12- ———,), (Competitive Industrial Performance Report 2018, Biennial CIP report, edition 2018,)
13- ———, Competitive Industrial Performance Report 2020, (Vienna, 2020)
14- World Bank: Country Data Report for Egypt, 2003-2018, (Washington D.C: World bank, 2018).

15- ———,, World Development Indicators, -2003-2018.(Washington D.C:World Bank,2018)

C-Reports

1- African Development Bank Group – Eastern Africa Regional Resource Centre (EARRC), (Kenya ,Upper Hill Nairobi,2014),

2- ———,,Esteren Africa: Manufacturing Sector, promting Technology, Innovation, Productivity and Linkages, (Kenya Country Report,2014)

3- Andreoni, Antonio.: structural learning: embedding discoveries and the dynamics of production, (United Kingdom, University of Cambridge ,2013),

4- Gachanja, Paul M, Total Factory Productivity Change in the Kenyan Manufactouring Sector, (Kenya: Kenyatta University,2013)

5- Gudka, Sachen, Phyllis Wakiaga: Manufacturing Priority in Kenya under the "Big 4 Agenda 2019", (Kenya: Kenya Associati on of Manufacturers, 2019)

6- Hoekman, Bernard.: Development, Trade and the WTO: AHandbook, (Washington, D.C.World bank, 2003)

7- International Labour Organization (ILO): Making Quality Employment the Driver of Development, (The International Institute for Labour Studies (IILS),2013)

8- International Trade Centre (ITC), Kenya: Company Perspectives – An ITC Series on Non-Tariff Measures, (Switzerland, Geneva, 2019)

9- INSEAD, (WPIO, Cornell University, the Global Innovation Index, 2017.

10- ———, WPIO (Cornell University, 2012, 2019), WIPO, the Global Innovation Index,2019.

11- Lakshmanan, L., S. Chinngaihlian:Competitiveness of India,s Manufacturing Sector: An Assessment of Related Issues,(India : Reserve Bank of India Occasional Papers Vol. 28, No. 1, 2007),

12- Manufaturing Priority Agenda, Closing the Manufacturing gap Through the Big 4 Agenda for Shared Prosperity,2019

13- Republic of Kenya Ministry of Science and Technology: Science, Technology and Innovation Policy and Strategy, March, 2008

14- **Schumpeter, Joseph A.: Business Cycles: A Theoretical, Historical and Statistical Analysis of the Capitalist Process, Mc Graw-Hill, New York, 1939**

15- **Sledzik ,Karol:Schumpeters View on Innovation and Entrepreneurship, (Poland: University of Gdansk, Faculty of Management, 2013)**

16- **Wakiaga, Phyllis: Kenya Association of Manufacturers Kenya Association of Manufacturers (KAM), is the largest Manufacturing Association in Kenya Representing Small and Large Manufacturers Alike in Every Industrial Sector, 2017)**

17- **Wakiaga, Phyllis: Manufacturing Priority Agenda, Sparking Kenya's Industrial Transformation for Job Creation, Kenya Association of Manufacturers,2018)**